



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم -دراسة حالة الجزائر 2005-2014-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د) تخصص "إقتصاد نقدي وبنكي"

إشراف الأستاذة:

- رملي حمزة

إعداد الطلبة:

- بن حمادة صباح

- دهمشي رميسة

- قرماش مريم

السنة الجامعية: 2015/2016



*** الدعاء ***

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية: 32

الحمد لله عزّ وجلّ الذي وفقنا وأمدّنا بالقوة

والصبر على إنهاء هذا العمل المتواضع مصدقا

لقوله تعالى : "لئن شكرتم لأزدنكم" إبراهيم-07- .

***** الشكر والعرفان *****

أول البدا اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم

سلطانك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على

أن سيرت لنا انجاز هذا العمل.

نتقدم بشكرنا إلى كل من أعاننا على القيام بهذا

العمل المتواضع

خاصة أستاذنا الكريم " رملي حمزة" الذي

كان لنا سندا لنصائحه القيمة .

لنا منا جزيل الشكر

*** إهداء ***

إلى أعر الناس إلى التي تسمع آلامي وأهاتي دون أن أتكلم
إلى التي تعرف حزني من عيوني إليك أنت يا بلسم كل الجراح
ومفتاح النجاح و الأفرح إليك يا عنوان الجمال و الرقة و الإحساس
و قلبها احلي مكان للعيش بأمان "أحبك أمي عزيزة".
إلى الذي لا أستطيع ذكره دون أن تغمر عيناى بالدموع إلى من لو أن
الله أجاز السجود لغيره لكان أول من أسجد له لا شيء سوى لطيبته وشقائه
وتعبه مقابل أن ننعم نحن بالراحة والطمأنينة.

"أبي العزيز"

إلى أختي "شعيب, نسيم, محمد"

إلى توأم روعي إلى قوة عيناى إلى طبييتي إلى نصفى الثاني إلى التي شاركتني مشوار
حياتي "أختي الوحيدة صوفيا".

وإلى زوجها "رمزي" وأولادها "لينا ونزار".

كما أهدي هذا العمل إلى أمي الثانية "جدتي زليخة"

دنيا

ملخص:

لقد تطرقت إشكالية هذا الموضوع إلى أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على معدلات التضخم من الفترة الممتدة ما بين (2005-2014) وقد توصلت نتائج الدراسة إلى الكشف عن عدم وجود دلالة معنوية لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم، وبالتالي لا يمكننا الإعتماد عليها في تحديد الأثر بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، سياسة تخفيض قيمة العملة.

Résumé :

Notre sujet a abordé l'effet de la dévaluation de la monnaie sur les taux d'inflation, dans la période (2005-2014).

Les résultats des études sont dévaluation n'apas d'incidence sur le taux d'inflation. Il ne peut pas être invoqué pour déterminé l'impact entre les deux variables.

Mots clés : taux de change, inflation, politique de dévaluation.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

أ.....	مقدمة.....
02.....	الفصل الأول: الإطار التنظيمي للعملة.....
02.....	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للعملة.....
02.....	المطلب الأول: مفاهيم حول العملة.....
03.....	المطلب الثاني: ظهور وتطور العملة واهم مراحلها.....
05.....	المطلب الثالث: وظائف وأشكال العملة.....
07.....	المبحث الثاني : أنظمة صرف العملات.....
07.....	المطلب الأول: نظام المقايضة.....
11.....	المطلب الثاني: قاعدة المعدن الواحد.....
15.....	المطلب الثالث: نظام تعويم العملة.....
16.....	المبحث الثالث : المراحل التي مر بها الدينار الجزائري.....
07.....	المطلب الأول: نظام المقايضة.....
11.....	المطلب الثاني: قاعدة المعدن الواحد.....
15.....	المطلب الثالث: نظام تعويم العملة.....
19.....	المبحث الرابع : أسباب تخفيض قيمة العملة في الجزائر.....
19.....	المطلب الأول: الأسباب الداخلية.....
20.....	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.....
25.....	الفصل الثاني: التضخم.....
26.....	المبحث الأول : التعريف بالتضخم وبيان أسبابه.....
26.....	المطلب الأول: تعريف التضخم.....
27.....	المطلب الثاني: أسباب التضخم(نظريات تفسير التضخم).....
31.....	المبحث الثاني : أنواع وأثار التضخم.....
31.....	المطلب الأول: أواع التضخم.....
34.....	المطلب الثاني: أثار التضخم.....
37.....	المبحث الثالث : سياسات وسائل مكافحة التضخم.....
37.....	المطلب الأول: السياسة النقدية.....
43.....	المطلب الثاني: السياسة المالية.....

44.....	المبحث الرابع : أسباب التضخم في الجزائر والسياسات المتبعة.....
45.....	المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر.....
48.....	المطلب الثاني: سياسات ضبط التضخم في الجزائر.....
52.....	الفصل الثالث :أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم.....
53.....	المبحث الأول : سياسة تخفيض قيمة العملة وأثارها.....
53.....	المطلب الأول: تعريف سياسة تخفيض العملة.....
53.....	المطلب الثاني:الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها.....
54.....	المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة.....
55.....	المبحث الثاني : اثر تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم في الجزائر.....
55.....	المطلب الأول: العلاقة النظرية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم.....
56.....	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2005-2014).....
57.....	المطلب الثالث : تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2014).....
60.....	المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.....
60.....	المطلب الأول: تحليل اثر قيمة العملة على معدلات التضخم في 2005-2014.....
60.....	المطلب الثاني: تحليل نتائج البحث.....
61	المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات.....

خاتمة

قائمة المراجع والمصادر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
53	الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمة العملة	01
56	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال فترة 2005-2014	02
57	تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري 2005- 2014	03
59	تطور معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر 2005-2014	04
60	معامل الارتباط	05

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
29	مفهوم الفجوة التضخمية، الكنزية والتي تبين كيفية حدوث حالة التضخم ناتجة عن الطلب	01
57	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة 2014-2005	02
59	تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري 2005-2014	03

مقدمة

المقدمة العامة

يعد استقرار سعر الصرف العملة من أولويات السياسة النقدية في الجزائر، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساس جذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملتها لتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملة من فترة إلى أخرى، ويتعاطم هذا الدور فيها لأنها تعاني من التقلبات الاقتصادية الدولية/ مما ينعكس سلبا على أجه الاستقرار المحلي فيها.

وتتبع أهمية الاستقرار الاقتصادي من كونه أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليه الدولة الجزائرية في تحريك النشاط الاقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية لذلك فإن السلطة النقدية تسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف المحلي، وقد أثير جدل كبير في الفكر الاقتصادي وهو ساسة سعر صرف العملة ومدى تأثيرها بالمستوى العام للأسعار (التضخم).

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014؟

2- الأسئلة الفرعية:

- 1- ما هي التغيرات التي طرأت على العملة على مدار فترة الدراسة (2005-2014)
- 2- ما هي التغيرات التي طرأت على العملة على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة (2005-2014)
- 3- هل هناك أثر ذو دلالة معنوية لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة (2005-2014)

3-فرضيات الدراسة:

- 1- عرف الدينار الجزائري تخفيضا خلال فترة الدراسة (2005-2014) .
- 2- عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال فترة الدراسة (2005-2014).
- 3- هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم.

4-أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث من خلال المكانة التي يلعبها موضوع التضخم وسعر الصرف وتأثيره على متغيرات الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التغيرات المختلفة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة باعتبار هذا الموضوع من المواضيع الهامة في الوقت الحالي بالنسبة للجزائر باعتباره أنه يربطها بالعالم الخارجي.



5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأمور وهي

أ- توضيح الإطار المفاهيمي للعملة

ب- توضيح الإطار النظري لموضوع التضخم في الجزائر.

ج- معرفة مدى تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة

(2005-2014)

6- حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة الموضوعية من خلال تركيزنا على توضيح الإطار النظري للعملة الوطنية والتضخم وكذا واقع الاقتصاد الجزائري، أما الإطار المكاني فهو الجزائر، أما الإطار الزمني هي الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2014.

7- منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعمد على واقع البيانات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والموقع الإلكتروني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته لن يتيح بعميق التحليل لواقع الاقتصاد الجزائري.

8- هيكل البحث:

جاءت هيكله هذه الدراسة من ثلاثة فصول توزعت كالتالي :

-لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار التنظيمي للعملة من خلال التطرق إلى تعريفها والمراحل التي مرت بها وكذلك أهم الأنظمة التي مر بها الدينار الجزائري.

أما الفصل الثاني تم التحدث فيه عن التضخم في الجزائر وذلك من خلال تعريفه وأنواعه وكذا وسائل مكافحة في الجزائر

أما الفصل الثالث: فقد تناولنا الأثر الاقتصادي لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم من خلال التطرق إلى المبحث الأول سياسة تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم أما في المبحث الثاني انعكاسات تخفيض سعر الصرف على معدلات التضخم أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.



الفصل الأول

الأطار التنظيمي للعمل

تمهيد:

يعتبر مفهوم العملة من أهم المفاهيم في النشاط الاقتصادي نظرا للتطور الذي عرفته منذ القدم ومن خلال المراحل التي مرت بها قد عرف العالم أنظمة نقدية مختلفة وان فرض تبني نظام نقدي معين تكاد تكون ضعيفة لان يبقى ذلك النظام كفوؤ لمدة طويلة في المستقبل نتيجة التغيرات المستمرة في الظروف الفنية للتجارة والمال هذه التغيرات تتطلب النظر في المنافع التي تأتي على إتباع نظام نقدي معين، أما الدينار الجزائري فقد سلك هو الآخر مسلك وذلك من خلال تدخل السلطة النقدية الجزائرية بداية بإحداث الانزلاق التدريجي سنة 1987 وتبعتها جملة من الإصلاحات والتعديلات التدريجية إلى أن أصبحت العملة حاليا تعيش تحت ما يسمى بنظام التعويم المدار.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار التنظيمي للعملة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملة.

المبحث الثاني: أنظمة صرف العملات.

المبحث الثالث: المراحل التي مر بها الدينار الجزائري.

المبحث الرابع: أسباب تخفيض قيمة العملة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملة :

لقد أصبحت العملة بعد أن اتخذت أشكالها الجديدة يثير الكثير من التساؤلات حول مفهومها ذلك أن العملات المعدنية كانت عبارة عن سلع ذات قيمة دائبة كباقي أنواع السلع، أما عندما أصبحت العملة نصنع من الورق أو لم تعد سوى في سجلات البنوك وكذلك بطاقات الكترونية .
المطلب الأول: مفاهيم حول العملة.

ظهرت العديد من التعاريف للعملة بصياغة مختلفة ولكن بمضمون وجوه ثابت لا تقبل الشك من خلال تفاصيل محتويات كل تعريف وسنعرض البعض من التعاريف

1- التعريف الأول: العملة هي مجموع الرموز والإشارات المادية وغير المادية التي تسمح بتوزيع الخبرات الاقتصادية اعتمادا على نظام للمداخيل والأسعار فتكون العملة إذن أداة قاطعة في النشاط الاقتصادي ويدل استخدامها من وجود دخل نقدي وأسعار تنظيم وتوزيع الخيارات بين الأفراد لذا تساهم العملة في إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية وإصلاحها.

2- التعريف الثاني: تعريف جان مارشال في كتابه *Monnaie et crédit* أن العملة هي القدرة الشرائية التي توزع على الأفراد ثم هي آلية تسيير المجتمع.

3- التعريف الثالث: قال البعض أن العملة علاقة اجتماعية بين الأفراد تلخص علاقات القوة الموجودة في المجتمع أي أن وجود العملة يدل على علاقات عنف وهو يرمز علاقات القوة.

4- التعريف الرابع: تعريف فرانسو سيميان :

عرفها المؤرخ فرانسو سيميان الذي نشر عام 1934 كتابا حول النقود والعملة فيقول: أن العملة ظاهرة اقتصادية، فالعملة عقيدة اجتماعية أو بلفظ آخر وهم اجتماعي لأنها سلعة وليست كالسلع الأخرى ولو ظهرت على شكل ذهب.

كما تمثل العملة علاقة بين الفرد والمجتمع ورغبة فردية، فالأفراد يرغبون في كسب العملة وامتلاكها وينتظرون عن المجتمع ان يزيدهم منها فيقومون بأعمال سليمة أو عن يقين لاستمداد اكبر كمية ممكنة منها¹.

1 - احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2006، ص5، ص7.

المطلب الثاني: ظهور وتطور العملة وأهم مراحلها:

بدأت العملة كسلعة تقبل في التداول كقيمة استعمالية لإشباع حاجات معينة ثم تطورت لتصبح أداة الأفراد في الحصول على السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية وذلك نتيجة التداول وانتهت في اقتصاديات المبادلة إلى أن تكون قيمتها وليدة وقبول أفراد المجتمع لها.

أولاً- ظهور وتطور العملة:

إذا كانت العملة تمثل علاقة اجتماعية أو رغبة الفرد من المجتمع فيكون ظهورها واستخدامها بشكل نظامي يدل على:

أ- ظهورها أي الانتقال من المقايضة إلى التبادل النقدي ثم العملي وليس انتقال إلى حالة حساب اقتصادي أو يستجيب إلى حاجة في وسائل حساب بل يكون أمراً معقداً لازال الاقتصاديون يبحثون عن أسبابه، فالمقايضة تتطلب كذلك مقارنة وحساب من أجل تبادل عادل للسلع.

إذن ليست الحاجة في الحساب هي التي سببت أساساً ظهور العملة.

ب- عندما يقع اتصال ما بين مجتمعين يجهلان بعضهما البعض نلاحظ في التاريخ، انه لم يكن لهدين المجتمعين نفس الإدراك للعملة .

فمثلاً هناك بعض التجار كانوا يدفعون الملح مقابل نفس الوزن من الذهب، كذلك عند غزو أمريكا من طرف الإسبان استغرب هؤلاء من كثرة الذهب المستخدم لأغراض غير نقدية ولم تكن له قيمة اقتصادية بل كان يستعمل لتجميل الأشياء والأماكن المقدسة فقط، ولكن هذا لا يكفي للسماح بالقول أن إدراك واستخدام العملة مرتبط بالخصائص الاجتماعية والسيكولوجية لمجتمع معين فللعلة دائماً علاقة بالنشاط الاقتصادي والقواعد التي تحكمه، ففي أي مجتمع تكون العملة ملتزمة بالنشاط الاقتصادي والتبادل ولها علاقة أساسية بنظام المداخل والأسعار وهذا مهما أخذت من شكل (ذهب، ورق، إشارات كتابية، إشارات الكترونية)¹.

ثانياً: مراحل تطور العملة.

يكون دائماً هدف الفرد هو الحصول على وسيلة مبادلة لتسيير علاقاته الاجتماعية، فيمر ويستمر، وتكتسي هذه الوسيلة للمعاملة عدة صفات وأشكال عبر التاريخ، وفي المجتمعات البدائية كانت تظهر على شكل حيز معين، فالشعوب المزارعة تستعمل الحبوب كوسيلة معاملة، أما المجموعات التي كانت تعيش بالصيد أو بتربية الحيوان مثل البقر أو الغنم أو الجمال كوسيلة تبادل ومعاملة اجتماعية. وأخيراً هناك شعوب تعيش بالصيد البحري وتستعمل الصدقات والمحارات، فتتوعد هذه الوسائل بتنوع الخيارات وتطور إنتاجها حتى أصبحت خيارات جديدة تستعمل كوسيلة في المعاملة والتبادل.

1 - أحمد هني، مرجع سابق: ص، ص، 7،9.

ثم وقع توحيد هذه الوسائل بفضل اختلاط المجموعات البشرية المختلفة سواء بسبب الغزوات والحروب أو بسبب التبادل السلمي .

-ومراحل تطور العملة تكون كما يلي:

- 1- استعمال خير من الخيرات في المعاملة وتسمى هذه المرحلة بالمقايضة.
 - 2- اختيار خير من جملة الخيرات وجعله وسيلة معروفة ومقبولة وشاملة في تمثيل وتسيير المعاملة، ويقع هذا الفضل توحيد المجموعات البشرية من طرف سلطة سياسة تستطيع فرض هذا الخير على المجموعات المختلفة، هذه مرحلة استعمال المعادن الثمينة في المعاملة.
 - 3- بعد تعميم استعمال رمز واحد للثروة واستقرار الأنظمة السياسية حصل تطور في إنتاج الخيرات وكان هذا التطور يتطلب وسائل مداولة ومعاملة جديدة فظهرت الأوراق العملية.
 - 4- المرحلة الرابعة هي المرحلة المعاصرة التي وصل فيها تعميم وتوحيد وسائل المداولة والمعاملة إلى حد لم تعرفه البشرية فيما قبل.
- وبدأت العملة تكتسي اليوم شكل الرمز البحث أي أشكال مجردة تدل عن حقيقتها وعن وظيفتها الأساسية أي أنها وسيلة رمزية لتسيير العلاقات الاجتماعية وليس بالضرورة ان تتجسد في مادة فأصبحت العملة إشارة إلكترونية.
- وفي تاريخ الوظائف الاقتصادية للعملة يجب تقديم النوعين الأساسيين اللذين استعملهما البشر حتى الآن وهما :

-النوع المعدني.

-النوع الورقي والكتابي¹.

1 - أحمد هني، مرجع سابق: ص، ص 13، 14.

المطلب الثالث: وظائف وأشكال العملة.

تؤدي العملة مهمتها كاملة في تحقيق المبادلات ويجب أن تقوم بمجموعة من الوظائف المختلفة حيث اختلفت طبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية واختلاف العادات والتقاليد حسب المجتمعات.

أولاً: الوظائف الأساسية للعملة:

للمعملة أربعة وظائف اثنتان فصليتان واثنتان مشتقتان فوظيفتهما كمقياس للقيمة ومنهما وظيفتان أخريتان هما استعمالهما كوسيط للمقارنة بين السلع المتبادلة واعتبارها كسلعة أخرى ولكن أهم هذه الوظائف وظيفتها كوسيط للتبادل¹:

أ- **تحديد العملة باستخدامها:** ظهر هذا الإدراك مع ظهور العالم الاقتصادي كعلم منظم من القرنين السابع والثامن عشر فكانت العملة تفهم من جانب استعمالها فقط أي أنها تسمح بالتبادل في الأسواق، فهي وسيط حيادي في هذا التبادل.

ب- **استعمالها كوسيلة للمقارنة بين السلع المتبادلة:** وتكون العملة في هذا الإطار أداة لقيمة السلع وتستعمل في هذا الظرف كوحدة حصار تسمح بإعداد القيمة، فهي تلعب دور المعدن.

ج - **استعمالها كوسيط:** للحفاظ على القيمة عندها نكتنزها أو نقوم بادخارها، فتسمح العملة بتأجيل النفقة، وتحتم وجود هذا الفاصل الزمني ما بين استلام العملة واستخدامها اعتبار علاقة قاطعة ما بين العملة والزمن.

د - **اعتبارها كسلعة هي الأخرى:** حيث تبين بسرعة عبر التاريخ أن التعود كذلك تباع ونشترى مثل السلع الأخرى فهناك سوق للنقود ويتكلم عن سعر الدينار، بالنسبة للخرنك أو الدول مثلا ولكن نطلب كذلك نقودا أو نعرضها السد الحاجات اليومية ونستلف أموال للقيام بعمليات استثمارية فهناك أيضا سوق لك أحوال أو سوق مالية تكون هذه الأوضاع سلعة ذات قيمة².

ثانياً - أشكال العملة:

لقد ظهرت كثير من العملات بأشكال مختلفة خلال التطور الاقتصادي لمختلف الدول واختلفت بعض الأشكال الأخرى، وظهرت أشكال جديدة بدءاً بالسلع ومروراً بالمعادن و العملات الورقية وصولاً إلى العملات المصرفية وتتمثل فيما يلي:

أ - **العملات المعدنية:** عرف الإنسان العملات المصنوعة من الفضة و الذهب منذ القدم كشكل من أشكال العملات تؤدي وظائف العملة ولم ينتهي دور المعادن وخاصة الذهب إلا في هذا القرن في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالرغم من ذلك فلا زال الذهب يؤدي صدوره في مجال العلاقات الاقتصادية إلى

1 - محمود حسين الوادي وآخرون النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، عمان، الأردن، ص، 23.
2 - أحمد هني، مرجع سابق، ص6.

الآن ويرجع قول تلك المعادن بمثابة أشكال العملة إلى قابليتها للقسيم إلى أجزاء صغيرة تتلائم مع المعاملات الاقتصادية الصغيرة وقد استخدمت في شكل القطع المسكوكة يحدد وزنها ودرجة النقاوة على أحد وجهيها من قبل الحكومة وتحتوى هذه العملات على عملات مساعدة وهي قطع ذات قيمة بسيطة وتصدرها الخزينة العامة.

ب/- العملات الورقية :

نعتبر العملات الورقية من أهم التطورات في تاريخ العملة لما ينطوي عليها من إمكانيات وقواعد ضخمة لتسهيل المعاملات الاقتصادية فكانت الإيصالات و الشهادات تحل محل النقدية وقد وجد الأفراد في هذا الخطوة ميزة كبيرة فنية تعنيهم عن حمل الذهب و الفضة كما يعتبر بنك أستوكهولم بالسويد أول بنك يصدر مثل هذه الإيصالات و الشهادات التي سميت فيها بعد بأوراق البنوك.

وقد كانت العملات الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب وفضة في أول الأمر إلى أن انتهت قابلية تلك الأوراق للتحويل بصفة نهائية في ثلاثينات القرن وكذلك هذه العملات تحتوي على عملات مساعدة وهي في شكل قطع عملات وزحية ذات قيمة بسيطة تصدرها الخزينة العامة وتقوم بتسهيل المبادلات¹.

3 /- العملات المصرفية:

تعتبر العملات المصرفية أهم أنواع العملات نظرا لما تمثله كوسيلة هامة للدفع في الدول المتقدمة فالعملات المصرفية نشأت كتطور في أشكال العملات المتداولة، فأيداع العملات الورقية من طرف الأفراد لدى البنوك التجارية يقيد ما دفعوه في حساب لهم بالبنك وتبقى الوسيلة الوحيدة التي يتعامل بها الشخص مع البنك هي الشيك².

1 - أنيس البكري، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ط1، 2010، عمان، ص ص23، 24.
2 - أحمد هني، مرجع سابق: ص11.

المبحث الثاني: أنظمة صرف العملات

لقد تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية فيما بينها بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال ولكن ذلك لن يتوفر إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول وهنا نكون في إطار عملية صرف العملات وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

المطلب الأول: نظام المقايضة

تم استخدام العديد من الوسائل التتوية المتعددة لتسهيل عمليات التبادل بين الأفراد والجماعات وتم الاعتماد بشكل كبير بداية على أنظمة المقايضة كأسلوب مبسط من أساليب التبادل.

أولاً- تعريف نظام المقايضة:

يعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، وهو نظام بدائي بسيط كان يعتمد عمله بصورة مباشرة أساسية على مبادلة سلعة ما، فائضة عن حاجة صاحبه بسلعة أخرى.

يفترض هذا النظام تزامن عملية البيع والشراء، فالذي يبيع سلعة فائضة عن حاجته، يشتري مقابلها سلعة أخرى في نفس الوقت، مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العملتين، وهذا الشكل البسيط من المبادلة كان يلبي في وقته الحاجات البشرية بسبب بساطتها وعدم تنوعها، واقتصار مهارات الأفراد أساسيات معينة، كما كانت الرغبات الإنسانية لا تتجاوز المساحات الأساسية للإنسان، وهذه الحاجات لم تتطلب آنذاك تعقد في حجم أو شكل المعاملات الاقتصادية بين الأفراد، بل أن بدائية وسائل الاتصال (اللغة، الإشارة، الكتابة) سهل من قبول الأفراد لمبادلة السلع ودون اعتبار لخسارة طرف وريح الآخر، ومع تطور هذه المجتمعات وتطور أساليب الاتصال وتنوع المعاملات التجارية وظهور حاجات جديدة للأفراد وتطور مهاراتهم وخبرتهم بشكل سمح بإيجاد سلع وخدمات جديدة، وتعدد السكان وعدم كفاية بعض المواد الأولية للأفراد كل ذلك كان سبب رئيسياً في قصور نظام المقايضة عن مواكبة هذه التطورات مما أدى تداعي هذا النظام ثم انهياره تماماً ويمكن إجمال أسباب انهيار (عيوب).

ثانياً- عيوب المقايضة:

نظام المقايضة هو نظام تقليدي لا يؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية وخاصة في ظل وجود أنظمة اقتصادية عالمية متطورة ومعقدة هذا بسبب لما ظهر عليه من عيوب لأنظمة وأساليب التبادل القديمة ونوجزها فيما يلي:

1- عدم توفر وحدة حساب عامة ومشاركة تقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات: وهذا يعني أن سعر كل سلعة يتم التعبير عنه ضمن إطار السلع الأخرى فمثلاً سعر كيس القمح يساوي ثلاثة أكياس من الرز، وكيس الأرز يساوي كيس من السكر إذا كيس القمح ستة أكياس سكر¹.

1 - أكرم حداد وآخرون، النقود والمصارف، الأردن عمان الطبعة الثانية، 2008، ص16.

2- عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلع:

ويعني ذلك عدم قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالقوة الشرائية الموجودة بالسلعة ويعود ذلك إلى أن بعض السلع في ظل نظام المقايضة لا يمكن أصلاً والاحتفاظ بها، إما لصعوبة تخزينها أو اختلاف شروط تخزين كل سلعة عن أخرى، أو بسبب تكلفة تخزين المتمثلة بالوقت والجهد المستثمر في ذلك¹.

3 -صعوبة التوافق المندرج في رغبات المتبادلين.

لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة ويرغب في مبادلتها، ولا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعداً للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عن الشخص.

4 - صعوبة تحديد نسبة التبادل :

وهذا يعني الافتقار إلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس وتحديد قيم السلع والخدمات، ففي المقايضة تكون كل سلعة لا تتحدد قيمتها في السوق بشكل بسيط وسهل وكمية واحدة بل يجب أن تكون قيمتها في أشكال عديدة من السلع والخدمات الأخرى، ولكي تتم هذه المقايضة يجب معرفة معدل أو نسبة كل سلعة أو خدمة المعروضة في السوق، وهنا أمر التبادل إيجاد طريقة بسيطة وقيمة يجري بواسطتها قياس قيمة كل سلعة بالنسبة لكل من السلع الأخرى.

فمثلاً لو نما أمام (5) سلع وهي A.B.C.D.E بصيغ من الضروري تحديد معدل على حدى من السلع الأربعة الأخرى².

في هذا المجال نحتاج إلى 10 معدلات (نسب) للتبادل كما يلي:

4 معدلات

{	السلعة A مع السلعة B تكون قد عرفنا معدل السلعة B مع السلعة A
	السلعة A مع السلعة C تكون قد عرفنا معدل السلعة C مع السلعة A
	السلعة A مع السلعة D تكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة A
	السلعة A مع السلعة E تكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة A

3 معدلات

{	السلعة B مع السلعة C تكون قد عرفنا معدل السلعة C مع السلعة B
	السلعة B مع السلعة D تكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة B
	السلعة B مع السلعة E تكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة B

1 - أكرم حداد وآخرون مرجع سابق، ص17.

2 - صالح مفتاح، مرجع سابق ، ص، 15، 16.

{ السلعة C مع السلعة D تكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة C
السلعة C مع السلعة E تكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة C

{ السلعة D مع السلعة E تكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة C

عدد معدلات أو نسب التبادل الواجب معرفتها يساوي عدد التوفيقات الممكن الحصول عليها من كل السلع المطروحة للتبادل.

إذا كانت كل مجموعة (توفيقية) فيما يتكون من سلفيين فقط فإن النسبة تكون كما يلي: حيث نقرأ n n كما يلي (عدد السلع).

والاختصار الرياضي لهذه العلاقة إلى العبارة البسيطة

حيث n هي عدد السلع الداخلية في التبادل¹.

وإذا طبقنا المثال السابق لخمس (5) سلع متوافقين اثنتين فإن عدد التوفيقات سيكون:

$$C^2_5 = 5(5-2)/2 = 5 \times 4/2 = 20/2 = 10$$

وإذا كانت هناك 100 سلعة تدخل في التبادل فإن عدد نسب المقايضة التي يكون من الضروري حسابها:

$$100(99)$$

$$C^2_{100} = \frac{100(99)}{2} =$$

إذن سيكون على الشخص الذي يتبادل أن يعرف 4950 معدل تبادل لـ 100 سلعة وهذا امر عسير ولم يتغلب على هذه الصعوبة إلا بعد ظهور النقد².

5- عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة لادخار :

وظهر هذا لعيب (والذي يعتبر أهم العيوب التي أدت إلى انهيار نظام المقايضة) نتيجة عدم قدرة السلع على الاحتفاظ بقوتها الشرائية المتقلبة، ما يعني أن خلافاً قد يحصل بين الدائن أو المدين على نوعية السلع المراد سداد الدين بها.

فإذا اتفق الطرفان على نوعية السلع، فقد يحصل ارتفاع أو انخفاض أو تلف يقلل من قيمة السلعة... مما يؤدي إلى خلاف جديد.

الوقت والجهد المبذولان في إجراء عملية المبادلة أو نقل السلع.

1 - صالح مفتاح ، مرجع سابق، ص16.

2 - المرجع نفسه، ص16.

إن هذه العيوب ... كانت سببا رئيسيا في بحث الأفراد عن نظام جديد يسهل عملية المبادلة الاقتصادية، اهتدى الإنسان إلى أول معيار بدائي (Primitive Standard) للقيمة وهو الحجم (Size). حيث أجريت عملية مبادلة السلع آنذاك اعتمادا على حجمها، ثم ظهرت بعد مزيد من التطورات والاستخدام بعض السلع المعروفة كوسيط للمبادلة بين الأفراد. واختلفت السلع المستخدمة تبعا لاختلاف أماكن المجتمعات البدائية والمناخ السائد والتطور الزراعي والاقتصادي.¹

1 - أكرم حداد وآخرون، مرجع سابق، ص18.

المطلب الثاني: قاعدة المعدن الواحد:

اتبعت معظم دول العالم في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى قاعدة المعدن الواحد وهي قاعدة الذهب وعندما تتبع دولة ما قاعدة الذهب فإن السلطة النقدية بها تقيم علاقة تحويل ثابتة بين وحدة النقود وبين وزن معين لعيار معلوم من الذهب، بحيث تصبح كل أشكال النقود قابلة للصرف بالذهب ومن أهم شروط قاعدة الذهب:

- وجود علاقة بين وحدة النقد المعيارية وبين وزن معين من معدن الذهب.

- استعداد السلطات النقدية لشراء كل الذهب المعروض للبيع لسككه في صورة نقدية.

- أن تسمح السلطات النقدية بصهر العملة للحصول للذهب للاستخدامات غير النقدية.

أولاً: نظام المسكوكات الذهبية:

تعتبر صورة المسكوكات الذهبية من أقدم أشكال قاعدة الذهب (1914/1831) وكانت النقود تحت هذا النظام تضرب أن تسك من الذهب بمعنى أن وحدة النقد المتداولة كانت مصنوعة من الذهب وان هذه الوحدة النقدية الذهبية، طبقاً لهذا النظام تساوي ما تحويه من ذهب، وقد كان هذا النظام يتم التعامل به داخليا بين مواطني الدولة التي تتبع هذا النظام¹.

- حرية أفراد الدولة في تصدير أو استيراد الذهب أو العملات الأجنبية.

ولتحقيق هذا النظام يجب توافر خمسة شروط كالآتي:

1- وحدة التحاسب: الوحدة النقدية لا بد أن تكون من معدن الذهب ولها وزن وعيار معين ويمثل هذا الشرط الحجر الأساس في بناء هذا النظام فهو الذي يحدد للذهب النقدي (المسكوك) سعرا قانونيا.

2- حرية سك العملة: بكلفة زهيدة جدا أو بدون مقابل لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات.

3- وجوب توافر الحق في صهر المسكوكات الذهبية (حرية الصهر).

4- وجوب توافر حرية كامل لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.

5- حرية تصدير واستيراد الذهب، لكي يتعادل السعر الخارجي للذهب مع سعره الداخلي².

- مزايا نظام المسكوكات الذهبية:

- يسمح بتداول النقود الأخرى إلى جانب المسكوكات الذهبية مما يؤدي إلى توسع حجم الكتلة النقدية المتداولة.

- نظام عالمي نظرا انه شمل كل دول العالم ولفترة طويلة.

- إلزامية بتساوي القيمة الشرائية للنقود والذهب.

1 - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، ط1، الأردن، 2010، ص33.

2 - سامر بطرس جلدة- النقود والبنوك- دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن- ط1- 2009، ص39.

- عيوب نظام المسكوكات الذهبية:

- أن تطور هذا النظام يعني اتجاهه نحو احتكار الذهب والسيطرة على السوق وذلك لان هذا النظام يعني وحدة السوق العالمية.

- لم يتوسع إنتاج الذهب أمام توسع إنتاجية السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار¹.
ثانياً - نظام السبائك الذهبية:

تم تطبيق هذه القاعدة خلال الفترة 1925-1931 وطبقا لقاعدة السبائك الذهبية كانت تقوم البنوك المركزية بالاحتفاظ بالذهب في خزائنها في شكل سبائك بقيمة كبيرة، ثم تقوم هذه البنوك بإصدار مقابل هذه السبائك - السبيكة لا تقل عن 400 ورقة- أوراق بنكنوت قابلة للتحويل إلى الذهب عند الطلب ولكن للمبالغ الكبيرة (للمعاملات التجارية الكبيرة)، وبمعنى آخر فان الورقة النقدية- النقود الورقية أو أوراق البنكنوت- كانت هي التي تتداول في الأسواق، ولكن ظل من الممكن استبدالها في أي وقت بذهب مساو لقيمتها بشكل مباشر².

وتقوم هذه القاعدة على الأسس التالية:

- 1- إلغاء حرية سك الذهب للأفراد وإلغاء تداولها في الداخل.
- 2- استبدال المسكوكات الذهب بالسبائك الذهبية في التداول، ولكن هذه السبائك تستخدم لتسوية المدفوعات الدولية لزيادة وزنها وسعرها.
- 3- تحديد العملة الوطنية وزن محدد من الذهب
- 4- يلتزم البنك المركزي بشراء وبيع أية كمية من الذهب بالسعر الرسمي.
- 5- حرية بيع وشراء الذهب في السوق النقدية، وتعهد البنك المركزي ببيع وشراء الذهب بالسعر المعلن، مما يؤدي إلى تحقيق التساوي بين النقود في السوق النقدية والسلعية في الداخل والخارج.
- 6- إن جميع الأنواع الأخرى من النقود يمكن تحويلها إلى سبائك ذهبية بالسعر السائد لدى السلطات النقدية³.

- أهم الاختلافات بين النظام السبائك ونظام المسكوكات:

في ظل نظام السبائك، تسحب المسكوكات (القطع) الذهبية من التداول وتصدر نقود ورقية من البنك المركزي.

- عدم قابلية تحول النقود المتداولة في النظام الثاني إلى ذهب، عد السبائك التي وضع لها شروط منها: الوزن، واستخدامها في أغراض صناعية أو للوفاء بالتزامات أجنبية⁴.

1 - محمد إبراهيم عبد الرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك- دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية- 2014 ص 69.

2 - السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص، 34.

3 - هيل عجمي جميل الجنابي- النقود والمصارف- دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2009، ص، ص، 47-48.

4 - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - ديوان المطبوعات الجامعية- ج1، 2012 ص160.

ثالثاً: نظام الصرف بالذهب:

وقد شاع استخدام هذه الصورة في الدول الفقيرة، والتي لا تملك احتياجات كافية من الذهب لإصدار العملة أو لمواجهة التوسع في النشاط الاقتصادي وهي تعني التزام الحكومة بتحديد وزن معين من الذهب لعملاتها الوطنية هذه بعملة دولة أخرى قابلة للتحويل إلى الذهب.

إن ربط العملة الوطنية بعملة أخرى يعني عدم مقدرة العملة الوطنية إلى تحويلها إلى ذهب ولكن يمكن تحديد سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى التي تعتبرها غطاءاً لعملتها أو سندات وأذونات صادرة عنها، وتاريخياً يمكن القول أن هذا النظام كان وليداً للعلاقات التجارية التي قامت بين دول صغرى تربطها بدولة كبرى علاقات التبعية السياسية والاقتصادية¹.

1- شروط تطبيق نظام الصرف بالذهب:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية التي تقبل الصرف بالذهب.
- يجب أن يكون للنقود الوطنية، غطاء من العملات القابلة للصرف إلى ذهب وأذونات الخزينة وسندات حكومية.

- التزام الحكومة وبنك الإصدار بتحويل عملتها إلى عملة أجنبية قابلة للصرف إلى ذهب².
في ظل نظام الذهب تعتمد كمية النقود المتداولة على احتياطي الذهب بالبلد.

2- يوفر نظام الذهب عدة مزايا أهمها:

* استقرار المستوى العام للأسعار على المدى الطويل في العالم، والاختلال يكون ظرفياً فقط.
* إمكانية انتقال الموارد الحقيقية من وإلى الخارج باستعمال الذهب .
* ذاتية عمل الذهب (آلية ذاتية) دون تدخل الدولة في حركته، يؤدي إلى التوازن الاقتصادي وهو يستند للفكر الكلاسيكي³.

3- عيوب تطبيق نظام الصرف:

ولد هذا النظام نتيجة علاقة تجارية قامت بين دول كبيرة وأخرى صغيرة حيث مكن الأخيرة من التمتع بمزايا نظام الذهب، دون الاحتفاظ باحتياطي من الذهب، ولازم هذا النظام وجود عيوب منها:
- التضرر من الانعكاسات السلبية التي تطرأ على اقتصاديات الدول الكبيرة وانعكاساتها على الدول الصغيرة، بسبب وضع الدول الواقعة في تبعية اقتصادية وسياسية للدولة الأجنبية.
- إمكانية التأثير على الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة التابعة.

1 - أكرم حداد - النقود والمصارف - دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، عمان، 2008، ص47.

2 - عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 160.

3 - عبد القادر خليل، مرجع نفسه ص: 162.

4- أسباب انهيار نظام الصرف بالذهب:

- انهيار هذا النظام بصورة نهائية عام 1991 بداية بريطانيا ثم فرنسا وبقية دول العالم سنة 1936، وذلك للمشاكل التالية:
- عدم مواكبة الزيادة في الناتج العالمي للزيادة في كميات الذهب، بسبب توسع التجارة الخارجية وتنامي الإنفاق بعد مخلفات ح.ع.أ.
- التوسع الشديد في الإصدار دون غطاء ذهبي كافي للعملة.
- اللادعالة في توزيع الذهب على البلدان (سوء التوزيع)، ففي سنة 1921 كانت (3/5) من كميات الذهب العالمي موجودة لدى الو.م.أ، وفرنسا فقط.
- الحد من حرية التجارة الخارجية من طرف الو.م.أ، وبريطانيا وفرنسا، لحماية اقتصادياتها بفرض قيود جمركية وضريبية وهنا انهارت أهم دعائم قاعدة الذهب في حرية مبادلتها.
- ظهور شركات احتكارية كبيرة، وضغط نقابي أدى في عمومها إلى رفع الأسعار والأجور، دون زيادة الغطاء الذهبي، وانهارت قاعدة الذهب.

- ملاحظات:

- واصلت الو.م.أ بعد عقد مؤتمر برينتون وودز، الاعتماد على قاعدة الصرف بالذهب، شروط معينة، حيث كان يقبل تحويل (ح) إلى ذهب وتم التخلي عنه بتاريخ 15/8/1971.
- الأساس النظري لنموذج نظام الذهب، يعتمد على افتراضات النظرية الكلاسيكية، واهما: اقتصاد حقيقي، وتشغيل كامل وسعر مرن، وحيادية النقود¹.

1 - عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص، 161، 162.

المطلب الثالث: نظام تعويم العملة:

عندما تعلن دولة عن تعويم عملتها فهذا يعني أنها غير ملزمة قانوناً بتحويل هذه إلى عملات وقيمة محدودة بمعنى أن العملة المعمومة تبين لها قيمة رسمية ثابتة يعادلها مع العملات الأخرى.

أولاً: تعريف تعويم العملة: هو وضع العملة في المزاد العلني حيث يزداد تجار النقد حتى يصل إلى السعر تعتقد أنه لا يمكن شراؤها بأقل منها ولا بيعها بأكثر منه والذين يرغبون في شراء النقد المعدوم هم الذين يرغبون في شراء النقد المعدوم هم الذين يرغبون في شراء السلع والمنتجات التي بصدها بلد العملة المعمومة¹.

ثانياً: أنواع تعويم العملة:

يختلف نظام التعويم باختلاف الطريقة التي يهتم من خلال ربط العملة الوطنية بأشكال الربط المختلفة أو تركها حدة تتحدد وفق ظروف السوق، ويمكن التمييز بين ما يلي:

1- التعويم المطلق (الحر): وهو الذي لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات بحيث يتغير هذا الخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض والطلب². وتخضع هنا التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية.

2- التعويم المقيد (المدار): ونقصد به تقييد التعويم من خلال تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف، إما بائعاً أو مشترياً للعملات الأجنبية، أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع.

أن تدخل البنوك المركزية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي سنة 1978 من أهمها:

- أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات.
- أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب دول أخرى، أما الصور التي تجسد هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فيمكن سردها على النحو التالي:
- التأثير على حركة الصادرات والواردات.
- التأثير على حركة رؤوس الأموال.
- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية.
- استعمال أسعار الفائدة³.

1 - مجلة البحوث الإسلامية : المملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والاقتصاد، ج40، ص342.

2 - مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005، ص12.

3 - المرجع نفسه، ص، 12.

المبحث الثالث : المراحل التي مر بها الدينار الجزائري:

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية لاستعمارية والتي كانت تعبيراً عن لمصالح الاقتصادية والمالية للقوى الاستعمارية وتمثيلها في بادئ الأمر وتحت الحكم أو التأثير الفرنسي الاستعمارية السابق كان ترتيب أسعار الصرف المبدئي للدينار هو الربط بالفرنك الفرنسي وبعد سلسلة من تخفيض الفرنك الفرنسي وانخفاض قيمته أصبح ترتيب سعر صرف الدينار الجزائري منسوبا الى سلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين، وفي الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري أزمات اقتصادية، وخوفاً من تدهور الأداء الاقتصادي ثم اللجوء إلى وصاية الصندوق النقد الدولي، خلالها شهد نظام الصرف الجزائري جملة من التعديلات قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير أو التأثير بوضعية أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: نظام الصرف بين (1963 - 1973):

سعت الجزائر منذ استقلالها الى إيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 ثم بعد ها تم اصدار الدينار الجزائري عملة وطنية في 1964/04/10 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها كعضو في الصندوق النقد الدولي وتجدر الإشارة الى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابت مقابل الفرنك الفرنسي الى غاية سنة 1969 حيث أصبح (1 FRF=0.88 DZA) بين أوت 1969 وديسمبر 1973. وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971 وقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر نظام تسعير جديد¹

ثانياً: مرحلة الربط إلى سلة من العملات (1974 - 1986) :

بريتون وودز وقرار مبدأ تعويم العملات من سنة 1971 لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري سلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاله عن أي عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة الى غاية سنة 1994 مع العلم أنها فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر الدينار فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986 الذي أرغمه على تبني خطى سريعة منج تغيير جهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، فاخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم داخل تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح

1 - بريري محمد أمين- الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر 03-2010-2011 ص 221 - 222.

من العملة المصرفية وإجراء عملية التعديل تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 17 إلى بداية 1991¹

ثالثا: الانزلاق التدريجي (1987 - 1991):

هو اجري يستفيد خفض قيمة لدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، ثم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991 ويعود سببا للجوء إلى عملية الانزلاق إلى:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة

- زيادة ثقل خدمة الدين

وفي نهاية سبتمبر 1991، قمت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار بنسبة 22%، مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، والهدف من عملية التخفيض وهو تحقيق ما ياي:

* محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي

* جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية²

- وفي الأخير نشير أن هذه المرحلة التي عرفت انزلاقات تدريجية، ثم تلتها مرحلة التخفيضات التي كانت في سنة 1991 و 1994 تعبر بمثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة أن السوق هو الذي يتولي شؤون تحديد قيمة الدينار الجزائري.

رابعا: نظام جلسات (1991 - 1994):

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنا مع قرارا التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية³

بداية من 1994/01/01 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة المحورية على أساس سعر الصرف أدني ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف أدني ثم يعدل سعر الصرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة وبهذا يتم تحديد سعر الصرف عند أقل عرض، كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكن أهل التخصص من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم، وهكذا استمر هذا النظام الى غاية 1995 /12 /31 أي دام هذا النظام 15

1 - بربري محمد أمين - مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، ص 12.

2 - سلامة نجاح - تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر - جامعة خيضر بيسكرة 2012 - 2013 . ص 72 - 73.

3 - بربري محمد أمين: الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سابق ص 233.

شهر، وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق الصرف ما بين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعدت براج الاستقرار وتحسين مستوى الاحتياطيات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في ايطار سعره الرسمي وتقليص حجم سوق الصرف الموازي¹

خامسا: سوق الصرف البينية:

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر لصرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال للسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار.

ففي ايطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإنما بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، اصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 85-08 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة لتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك لتجارية بها فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا السوق إلى سوق وقرية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02، وتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن يقوم بما يلي:

- بيع بعض العملات الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع لعملات أجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة
- بيع وشراء لعملات أجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل والإشارة أنه ابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرثيا من خلال عقد جلسات يومية بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، ومن خطوات الأساسية التي اتخذت في 1996 إنشاء سوق النقد فيما بين البنوك أما الفترة من 1996 إلى 2006 نواصل تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي -سجل أدنى قسمة مقابل الدولار بحوالي 9.69 دينار جزائر مقابل 1 دولار أمريكي سنة 2002 وأعلى قيمة سجلها الدينار مقابل الدولار سنة 2004 كانت قيمة 72.30 دينار مقابل الدولار أمريكي.

والملاحظ أن هذه الفترة شهدت دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية الصادرة عن الاتجاه الأوروبي الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي أدى الوضع الاقتصادي للفترة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تراجع قيمة الدولار مقابل عملات دولية أخرى وخاصة أزمة الرهون العقارية².

1 - محمد أمين: مرجع سابق، ص 233 - 234.

2 - بربر محمد أمين: مرجع سابق ص 13.

المبحث الرابع: أسباب تخفيض قيمة العملة في الجزائر:

توجد مجموعة من الأسباب التي تلجا إليها الجزائر في تخفيض قيمة عملتها وذلك من خلال التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتدعيم هذا التخفيض تسعى من ورائه إلى تخفيض جملة من الأهداف وهذه الأسباب تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية:

إن عملية اللجوء إلى تخفيض الدينار لها عدة أسباب نذكر منها:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تناقصية أكثر في السوق العالمية.
- تحديد الأسعار الداخلية للكثير من المنتجات المدعمة والتي لا تعكس في الواقع السعر الاقتصادي التوازني.

يساهم الاستقرار النقدي في تجنب الاقتصاد من الآثار السلبية لتغيرات غير مواتية التي تعصف به ويحول هذا الاستقرار دون تدهور مستويات المعيشة وهو من أهم الشروط اللازمة في تحقيق النمو في مستويات الادخار والاستثمار داخل الدولة يركز هذا الاستقرار النقدي بشكل أساسي على استقرار سعر الصرف فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها ويساهم في تحسين وضع الحساب الجاري والاستمرار لتعزيز احتياطات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنب الاقتصاد الوطني للضغوط التضخمية كما أن أهمية سعر الصرف في مجال تنويع الهيكل الإنتاجي تتبع من العلاقة بين سعر الصرف والأسعار المحلية للسلع الدولية لذلك فإن تغير سعر الصرف يؤثر على أسعار السلع الدولية مقارنة بالسلع المحلية ، ونتيجة لاختلاف أسعار هذه السلع بين الدول واختلاف معدلات التضخم أصبح ينظر بشكل رئيسي إلى قدرة أسعار الصرف على تنفيذ المعاملات الدولية، ويوجد هناك أبعاد متعددة لتحديد سعر الصرف التوازني والذي يجب على السلطات النقدية الأخذ بها لتحديد سعر الصرف الملائم لعمولاتها والذي يحقق لهذه السلطات الأهداف الموضوعية ومن بين هذه الأبعاد هو الفارق في الأسعار حيث يتعلق هذا البعد بتحديد سعر الصرف، وهذا المقياس هام لأنه يستخدم كمعيار للقدرة التنافسية بالنسبة للاقتصاد المحلي مقارنة بالخارج وذلك من حيث الطلب والعرض على السلع ورأس المال المحلي والأجنبي وبالتالي فإن هذا البعد يأخذ ما يوفره سعر الصرف الحقيقي للعملة من مزايا وما يحمل من صعوبات وانتقادات.¹

1 - بن قدور علي : دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص ص197 ، 198.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية:

تخفيض قيمة العملة لها أسباب عديدة منها الموضوعية ومنها التجارية والتنافسية الهادفة لأكبر ربحية للمبادلات الدولية، ويظهر هذا الاختلال الداعي لتخفيض قيمة العملة من خلال أهم الأسباب التالية:

أولاً: سعر الصرف الحقيقي: يعتبر مؤشراً هاماً في تقييم الوضع الخارجي حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية وكلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة فيها ميزان المدفوعات متوازناً نسبياً، كلما تراجعت تدريجياً القدرة التنافسية للبلد وارتفاعه يعني أن سعر الصرف الاسمي مبالغ فيه وهذا ما يشجع ارتفاع الطلب على الواردات الأجنبية واستقرار وانخفاض الصادرات واستمرار هذا الوضع من شأنه أن يخل بالوضع الخارجي، هذا الأمر لا محال ينعكس على الوضع الداخلي متسبباً في زعزعة التوازن الداخلي المتمثل في التشغيل الكامل والتنمية الاقتصادية، واستمرار الأسعار.

تقدياً للتخفيضات المفردة وربما التعسفية الضارة باقتصاديات الشركاء يجب البحث عن الأسباب الحقيقية والتمييز بين الرئيسية منها والفرعية، ومن الممكن جداً أن يكون ارتفاع مؤشر السعر الحقيقي ناتج عن فائض مستمر في ميزان رؤوس الأموال، تثبيت سعر الصرف عند مستوى عال جداً يجعل هذا الآخر الطلب على السلع الأجنبية مرتفعاً بشدة وعرض المنتجات المحلية القابلة للتصدير منخفضاً نتيجة ارتفاع تكاليفها وهذا يتركها غير منافسة السلع الدولية¹.

في الجزائر سعر الصرف الحقيقي لا يعني الكثير طالما أن التجارة الخارجية تقوم على تصدير المحروقات بنسبة 95 من مجموع الصادرات وان سعر المحروقات يتحدد بالدولار وان الصادرات خارج المحروقات مازالت ضعيفة جداً، يمكن اعتبار أن سبب تخفيض قيمة الدينار لم يكن ناتج عن فقدان القدرة التنافسية للسلع المحلية بقدر ما هو ناتج تقليص الطلب الكلي قصد تعديل ميزان المدفوعات وتحسين وضع الميزانية العامة التي تضررت من جراء انخفاض أسعار النفط وفي الأخير إعادة هيكلة توازن الاقتصاد.

لا يجب أن ننسى أن التخفيض يبقى وسيلة ظرفية وليست غاية ولا أداة تستعمل كلما عرفت أسعار النفط تراجعاً، قصد بعث وتنشيط وتوجيه الاقتصاد والاستثمار.

ثانياً: تدهور ميزان المدفوعات: يقضي العجز المتراكم لميزان المدفوعات لا محال على كل طرق التحويل العادية احتياطات الصرف، الاقتراض الخارجي (لان مصادر التحويل للحساب الجاري محدودة) -تلجأ السلطات النقدية العمومية عندما تقش هذه الإجراءات في إعادة التوازن لميزان المدفوعات مضطرة إلى التصحيح الجاد للوضع باتخاذ عدة تدابير تحتوي على تخفيض العملة لان الوضع أصبح لا يقبل استمرار مع تقادم تطور عجز حساب العمليات الجارية.

1 - بورشة كريم، أثر السياسة النقدية على البات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2014، ص62.

- تتم عادة إزالة العجز الدائم لميزان المدفوعات بتغيير الأسعار النسبية للصادرات والواردات من خلال السعر الخارجي للعملة الوطنية يعتبر سعر الصرف عندها أداة من الأدوات المستعملة في إزالة التشوهات الاقتصادية وخاصة منها تلك التي تحسن ميزان المدفوعات ومما يزيد من حجة تعديل سعر الصرف في حالة تدهور الحساب الجاري وهو وجود سياسة مالية توسعية بشكل مفرط وتدهور معدلات التبادل التجاري وعجز الميزانية وتثبيت سعر الصرف¹.

وفيما يلي نورد بعض الأسباب لعجز ميزان المدفوعات:

- هيكل الاقتصاد ككل.
- تعطل في العرض المحلي.
- ضعف الادخار المحلي.
- سياسة نقدية توسعية.
- تدهور معدلات التبادل انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات .
- ارتفاع خدمة الدين الخارجي.
- المبالغة في سعر الصرف.

ثالثا: تشكيل المديونية الخارجية:

تشكلت المديونية الخارجية على اثر المجهود الاستثماري الذي قامت به الجزائر خلال مرحلة السبعينات بلغ مخزون المديونية الخارجية في سنة 1980 مبلغ 19.242 مليار دولار بعدما كانت المليار الواحد.

بدأت المديونية الخارجية تناقص من سنة تلو الأخرى انطلاقا من سنة 1981 إلى غاية 1984 حيث بلغت مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض في المخزون إلى :

وفرة أسعار النفط إلى ما يزيد عن 40 مليار دولار للبرميل الواحد سنة 1979-1980 انخفاض وثيرة الاستثمارات بعد سنة 1980 بحيث بلغ معدل الانخفاض 2.3 سنويا طيلة الثمانينات.

لكن سرعان ما بدا المخزون يرتفع مرة أخرى حيث بلغ سنة 1985 إلى 16.483 مليار دولار ليصل سنة 1987 إلى 24.386 مليار دولار.

ازدياد هذا المخزون في سنة 1985-1988 بقيمة 10.398 مليار دولار في حين كانت المداخيل بالعملة الصعبة تسجل تراجعاً.

وفي المقابل سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا سجل ابتداء من سنة 1986 تراجع قطاع الصناعة والبناء والأشغال الكبرى، ويرجع معدل النمو الاقتصادي إلى انخفاض نفقات التجهيز العمومية وانعدام الاستثمار نتيجة صعوبات مالية وتماطل القطاع الخاص على الرغم من التحفيزات خوفا من الظروف

1 - بورشة كريم مرجع سابق، ص 63.

الأمنية، ومخاطر تقلبات سعر ونتاج عن كل هذا اللجوء إلى الاقتراض الخارجي حيث أن احتياطات الصرف ضيقت جدا ومحدودة وحساب الاستثمار المباشر من الخارج لم نقل معدوم إذ مما ساعد على عجز الميزانية العامة والقدرة الشرائية للقطاع العمومي بفضل القروض المحلية بشكل إلي بالرغم من العجز الهيكلي الحالي الادخار المحلي لا يعني طلبات الاستثمار فيحول هذا العجز جزئيا عن طريق الادخار الأجنبي، ومن أهم ما شجع الجزائر إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية هو:

-سهولة الحصول على قروض نتيجة توفر رؤوس الأموال في الأسواق المالية والدولية وذلك ما يسمى البتر دولار من منتصف السجل إلى الثمانينات التي كانت تبحث عن استخدامات بشروط مرضية

- محاولة تقليص العجز المالي التي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق إعطاءها الحرية التامة في تقرير سعر منتجاتها.

- محاولة إعطاء الدينار الجزائري صيغة التحول¹.

خاتمة:

1 - بورشة كريم ، مرجع السابق، ص63 .

تظهر العملة لغرض تنظيم التبادل ما بين الأفراد ولا سيما تبادلهم للخيرات والخدمات الاقتصادية، لذا ظاهرتها البدائية والبدئية هي ارتباطها بالتبادل الاقتصادي والسوق، ولكنها في الواقع تمثل أداة لتسيير التبادل والمعاملة الاجتماعية ما بين الأفراد، إذن تكون العملة ملتحمة بالمجتمع ولا يوجد مجتمع دون عملة أي دون عامل ينظم المعاملة بين الأفراد، لذا تظهر العملة مع ظهور المجتمع وتأخذ العملة عدة أشكال مرتبطة مرتبطة لخصوصية المعاملة الاجتماعية، وإذا تعمم إدراك ونوع واحد للعملة غير مجتمعات مختلفة يدل هذا على تعميم وانتشار نفس القواعد في المعاملة الاجتماعية وضياع خصوصيات هذه المجتمعات .

لقد ظهرت عدة أنظمة نقدية في العالم بداية من نظام المقايضة ، ثم نظام المعدن الواحد الذي ضم نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية ثم نظام الصرف بالذهب .

ولقد تطورت سياسة الصرف في الجزائر لمدة طويلة لعنصر يستفيد من الاستقرار في ايطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية وقد كان هذا الاستقرار ضروري بالنظر إلى المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري .

الفصل الثاني

التنظيف

تمهيد:

لا يعتبر التضخم ظاهرة حديث النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت قيمة العملة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة العملة عند اكتشاف مناطق جديدة غنية بالذهب أو الفضة، أو عند ابتكار طرق تعدين الذهب الجديدة، التي من شأنها زيادة كميته، ويتضح ذلك جليا من خلال الحروب التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى سلب ونهب كنوز العملات المعدنية من ذهب وفضة.

ورغم أخطار هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامه والتحكم فيه.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالتضخم وبيان أسبابه.

المبحث الثاني: أنواع التضخم وأثاره.

المبحث الثالث: سياسات وسائل مكافحة التضخم.

المبحث الرابع: أسباب التضخم في الجزائر والسياسات المتبعة لضبطه.

المبحث الأول: التعريف بالتضخم وبيان أسبابه

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة فهي تشغل اهتمام الأفراد والمؤسسات وتؤثر في سلوكهم الاقتصادي سواء كان في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري وفيما يلي أهم التعاريف والأسباب للتضخم:¹

المطلب الأول: تعريف التضخم

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معين أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والإبعاد. وقد عبرت أغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العلمية الأولى عن تأثيرها بالنظرية التقليدية لكمية النقود ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:

- 1 - أن التضخم " هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود"
- 2 - ويعرفه بيرو بأنه: "ازدياد النقد الجاهزون زيادة السلع والخدمات".
- 3 - كورتير: "التضخم هو الحالة التي نأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع".
- 4 - قمف: "ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة خبر عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة".
- 5 - مارشال: "التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار".
- 6 - كلوز: "التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن المنصور النقدي كعامل محرك واقع".²

التعريف عام:

يتمثل المظهر العام لتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراءها بهذه الوحدة من النقد هذه الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتزيد بانخفاض هذه الأثمان ومن هنا فإن منال تتناسب عكسيا بين القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار.

-وبالتالي فإن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار، الذي تبنيه قوة تضخمه تختلف النظريات النقدية في تفسيرها.

- غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ارتفاع متواصل في الأسعار هو ارتفاع تضخمي، فقد يكون سبب الارتفاع في الأسعار، هو الانخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج، كتعرض الإنتاج الزراعي

1- سعيد سامي الحلاف : النقود والبنوك والمصاريف المركزية، دار البازوري، والعملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 181.

2- بلعوز بن علي : محاضرات في النظريات والسياسيات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، ط 3، الجزائر، 2008، ص 140، 141.

في بلد يعتمد على الزراعة للجفاف لعدة مواسم متتالية، فالارتفاع المتواصل هنا لا يعتبر تضخماً لأنه ناتج عن اتجاه جهاز الزمن لتحقيق التوازن المتناقص للإنتاج والطلب عليه.¹

المطلب الثاني: أسباب التضخم (نظريات تفسير التضخم):

قدم الاقتصاديون العديد من النظريات التي تحاول تقديم تفسير لطبيعة وأسباب التضخم وتم استخدام معايير وتصنيفات متعددة لهذه النظريات، حيث تتمثل هذه النظريات فيما يلي:

- تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف

- تضخم ناشئ عن الطلب

- التضخم الهيكلية.

أولاً: تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.²

وترفع الأسعار بسبب عوامل عديدة منها:

1 - زيادة أجور الأيدي العاملة والتي نتشاً نتيجة زيادة قوة الاتحادات العالمية أو نتيجة لأرباح أصحاب المشاريع العالية أو بسبب رغبة العالمين في بعض المهن للتمييز الأخرى أو أحياناً بسبب ضغوط قانونية برفع مستوى الأجور في بعض القطاعات .

وإذا ارتفعت الأجور النقدية بمعدل يوازي ارتفاع الإنتاجية في العمل فإن التكاليف لا يطرأ عليه أي تغير وبالتالي لن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار السلع وحصول التضخم أما إذا كانت الزيادة في تكلفة العمل أعلماً من معدل الإنتاجية فسيقتضى ذلك إلى آثار تضخمية.

على أن النقود (المدرسية الكمية النقدية الحديثة) يرون أن زيادة الأجور لن تؤدي إلى آثار تضخمية إذا بقي عرض النقد ثابتاً وبارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع حجم البطالة نتيجة إغلاق المشاريع أو قلة الأرباح مما يدفع بعرض العمل إلى الزيادة مع ثبات أو انخفاض الطلب عليه والنتيجة انخفاض الأجور (سعر العمل) وستتهي الآثار التضخمية لدفع التكاليف³

2 - ارتفاع أسعار المستوردات:

وتعني ارتفاع مدخلات الإنتاج أو حتى السلع النهائية المستوردة من الخارج إلى الداخل وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وإلى آثار تضخمية.

1 - بلعزوز بن علي المرجع السابق : ص، 139، 140.

2 - أحمد لهيبات وآخرون: الاقتصاد والمانجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2009، ص، 51.

3- أكرم حداد وآخرون النقود والمصاريف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008، ص 199.

وتعتمد شدة هذا النوع من التضخم على مستوى ارتفاع اقتصاد الدولة إلى الخارج فكلما زاد انفتاحها وزادت الآثار التضخمية في الخارج كلما كان تأثير ذلك على الأسعار المحلية كبيراً والعكس صحيح. كما وينتج هذا التضخم نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية مما يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج أيضاً.

3 - ارتفاع هامش الربح المطلوب:

فرغبة المتحدين بزيادة أرباح حتى مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ستدفع باتجاه ارتفاع الأسعار وبالتالي حصول الآثار التضخمية .

4 - ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال:

حيث تمثل أسعار الفائدة تكلفة الحصول على الأموال، وارتفاعها يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج والذي سيتم تعريضه برفع أسعار السلع والخدمات المقدمة وبالتالي حصول الآثار التضخمية.¹

ثانياً: تضخم ناشئ عن الطلب

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ويقال أن هناك (نقود تطارد سلعا قليلة) وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر وامتزاج مما تخلف تضخم ملموسا ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى فعل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة أو العجز المالي.

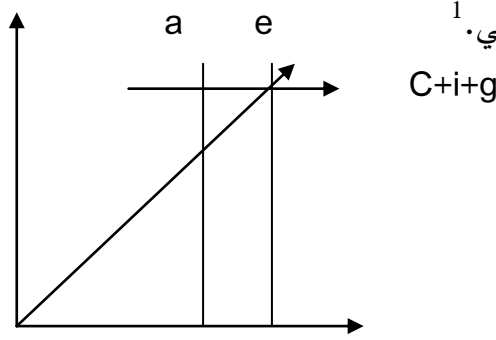
فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد،تخلق إجماعا نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج هذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار و حدوث تضخم.

كما يمكن أن تسهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد، وهذا أيضا يؤدي ومع ثبات الإنتاج ولكن بمستوى أقل من حجم الزيادة في النقود فإن ذلك لا بد أن يختلف نوعا من تضخم الطلب.²

1 - أكرم حداد وآخرون ، مرجع نفسه، ص، 200.

2 - سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2008، ص 153.

حيث يرى الكينزيون أن الاقتصاد قد يصل إلى حالة التضخم حتى مع ثبات عرض النقد نتيجة زيادة الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي.¹



الشكل (1)

الشكل يوضح الفجوة التضخمية

الناتج شكل الحقيقي (العرض الكلي) y

المصدر: سامر بطرس: جلدة النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2008، ص153.

يمثل الشكل أعلاه مفهوم الفجوة التضخمية الكينزية والتي تبين كيفية حدوث حالة تضخم الناتج عن الطلب، حيث يمثل منحنى خط العرض الكلي حالة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بينما يمثل المنحنى $c+i+g$ دالة النفاق الكلي.

إن أي نقطة خارج المنحنى الانستر شادي (خط العرض الكلي) تمثل حالة اختلاف بين النفاق الكلي (الطلب أو الناتج الكلي) (العرض) وأن النقطة E تمثل حالة التوازن في النموذج أعلاه، حيث تتساوى عندها المواد مع الاستخدامات

ولكن بسبب محدودية المواد المتاحة، سنفترض أن قدرة الاقتصاد سيصل إلى النقطة $Ky1$ والتي تمثل حالة الاستخدام الكامل (أقصى ما تمكن أنتاجه من سلع وخدمات ضمن مواد بشرية والمادية المتاحة) فإذا كان الطلب الكلي في الاقتصاد تمثله النقطة $Ay1$ فستظهر هناك فجوة تضخمية (AB) وعندها يكون الطلب الكلي أعلى من لناتج الكلي.

ثالثاً: تضخم الهيكلية:

وهو التضخم الناشئ عن اختلاف في هيكل السوق بحسب يسمح هذا الاختلاف لبعض الوحدات داخل هذا السوق الاقتصادية داخل هذا السوق بفرض هيمنتها وبالتالي أسعارها على المستهلكين. ويبرز هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات التي تهيمن فيها الشركات الضخمة على السوق وبقيابه المنافسة يدفع ذلك الشركات الاحتكارية إلى رفع أسعار منتجاتها بعيداً عن قوى العرض والطلب.² ومما فاتهم من حدة هذا النوع من التضخم ميل الشركات الكبيرة إلى اعتمادها على آلية التركيز الصناعي والحجم مما سمح لها بإنتاج سلع هي في معظمها أساسية، وبالتالي تتخفف مرونة الطلب عليها والى

1 - أكرم حداد وآخرون : مرجع السابق، ص، 197.

2 - المرجع نفسه، ص200.

قدرتها على تمويل الزيادة في حجم المخزون السلعي ودون أن يؤثر على موقعها التنافسي أو حتى على أرباحها.¹

1 - أكرم حداد وآخرون: مرجع سابق، ص 200.

المبحث الثاني: أنواع وآثار التضخم¹

إن كثرة وتعدد المحاولات للوقوف على تعريف لظاهرة التضخم، تفسير وجود أنواع كثيرة وآثار لتلك الظاهرة، وفيما يلي أهم أنواع لظاهرة التضخم:

المطلب الأول: أنواع التضخم :

إن حدة انتشار التضخم والاختلاف حول إعطائه مفهوم شامل له، ولد كنتيجة طبيعية ، أنواعا مختلفة له:

أولا: التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار:

نلاحظ أنه بالرغم من وجود بعض العوامل والضغوطات الاقتصادية إلا أنه يلاحظ عدم الارتفاع في الأسعار وذلك بسبب رقابة الدولة على الأسعار ويمكن أن نورد ثلاثة أنواع للتضخم وفق هذا المعيار:

أ - التضخم المكشوف(الظاهر):

يعني الارتفاع المستمر في الأسعار دون تدخل الدولة، ذلك نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع والخدمات، أي بفعل تأثير فائض الطلب.

وينسجم هذا الارتفاع في الأسعار لاحقاً على ارتفاع الأجور أو النفقات الإنتاجية المرنة.²

ب - التضخم المكبوت(المقيد):

وهو التضخم الذي يحدث إذا ما تدخلت الدولة، وضعت بقوة القانون، التدابير الاجراءات والسياسات والقيود التي تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاع التضخم، وبعبارة أخرى لا تسمح الدولة في ظل التضخم المكبوت للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك بوضع القيود الحكومية.³ المباشرة، التي توضح للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل الشعيير الجبري، الرقابة الحكومية، والتقنين الرسمي باستخدام نظام البطاقات التموينية، وسياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية، ونظام الترخيص الحكومية وتخصيص المواد الأولية وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا، وفي الدول المختلفة التي تسيير نحو الاشتراكية وفي حالات الحروب والازمات الاقتصادية الحادة.

فالتضخم المكبوت هو نتيجة سياسة تضعها الدولة، تهدف من ورائها إلى منع الظروف الموجودة أن تعبر عن نفسها في صورة تضخم صريح وقد تكون التدابير والإجراءات القانونية التي تتخذها الدولة عامة تشمل مختلف أنواع السلع أو جزئية تقتصر على سلع أو أسواق معينة وقد تفلح هذه الرقابة في تحقيق

1 - متولي عبد القادر : مرجع سابق ص 18.

2 - وليد صافي: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 200.

3 - أحمد زهير شامية : النقود والمصارف عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2010، ص 367.

الاستقرار النقدي بصورة مؤقتة إذ لا يلبث الفائض النقدي المكبوت، أن يعبر عن نفسه في اثاره العديد من المشكلات.¹

ج - التضخم الكامن:

يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى نظام توزيع السلع (نظام البطاقات التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد، ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية، وينشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب²

ثانياً: التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية:

أ/ التضخم الاستهلاكي:

تضخم يصيب أسعار السلع الاستهلاكية الأمر الذي يولد معه أرباح مؤقتة ككبيرة لدى منتجي هذه السلع الاستهلاكية.

ب/ التضخم الاستثماري:

هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية الأمر الذي يولد معه أرباحاً مؤقتة لدى منحنى هذه السلع الاستثمارية.

سواء كان التضخم استهلاكي أو استثماري فإن تضخم الأرباح هذا ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة في الاستثمار عن حجم الادخار الذي يخلق معه أرباح مؤقتة وكبيرة.³

ثالثاً: التضخم المرتبط بحدّة و(درجة) التضخم

أ - التضخم الجامح المفرط:

عندما نفقد النقود وظائفها الأساسية من مخزون القيمة ووحدة حساب يأتي التضخم الجامح، وهو أشد أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد ويجعل المدخرات النقدية تفقد قيمتها ووظائفها كمخزون للقيمة وكوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة ويتدهور سيران المدفوعات وتفقد الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية وكل هذا يعود إلى عوامل عدة.

- الحركة المتزايدة والمحدودية في كل من الأجور والأسعار.

- الإصدار النقدي وعرض الوسيلة القانونية، دون رقابة فعالية من قبل السلطات وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هو لجوء الحكومة إلى إلغاء النقود المتداولة واستبدالها بعملة جديدة⁴.

1 - أحمد زهير شامية، مرجع سابق: ص، 367،368.

2 - أحمد لهيبات وآخرون: مرجع سابق، ص 50.

3 - مرجع نفسه، ص، 202.

4 - متولي عبد القادر : مرجع سابق ص ص 218،219.

ب / التضخم الغير جامع:

ويكون أقل خطورة حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل ويكون علاجه في متناول السلطات القادمة من مال يؤدي إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول¹

رابعا: التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية:

يمكن أن ينقسم هذا النوع إلى قسمين هما

أ - التضخم المصدر:

إمكانية توفير حصة تصديرية كبيرة لخارج الدولة بشكل أكبر من المالية من الدولة الأخرى وهذا يقود إلى زيادة الطلب على عملية محلية.

مثال ذلك زيادة الصادرات الأمريكية يعني زيادة الطلب على الدولة باعتباره الدفع أو أساس في المبادلات الاقتصادية، وبالتالي فإن حالات التضخم التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ستعكس مباشرة على اقتصاديات البلدان التي تتعامل معها تجاريا، وذلك نتيجة لقيام السلطات الأمريكية النقدية ونتيجة للتضخم بزيادة التوسع في الإصدار النقدي.²

ب/ التضخم المستورد:

يعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني أن الدولة تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بنك الأسعار، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن سيؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي وفي أعقاب لتضخم أسعار النفط في العالم قامت الدولة برفع أسعار المواد التي تصدرها للعالم الخارجي مما جعلها تستورد التضخم في جميع السلع التي تلج عليها من العالم الخارجي، ولا بد إلى التقرييق بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف وليس التضخم المستورد ذلك أن الأخير يطلق عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج.³

1 - بوهنا كلثوم وآخرون: انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، ملحقة مغنية

جامعة تلمسان، الجزائر، ص، 4.

2 - وليد صافي: مرجع سابق ص، 203.

3 - سامر بطرس جلدة : مرجع سابق ص ص154، 155.

المطلب الثاني: آثار التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم النقدية عن انعدام والتوازن الكلي بين الظواهر الاقتصادية حيث ينشأ نتيجة ارتفاع في تدفقات الطلب بسبب زيادة وسائل الدفع بالنسبة لإمكانيات العرض التي تنعكس في الارتفاع على المستوى العام للأسعار مما يترتب عليه نتائج وآثار متميزة تنعكس على مختلف الأعوان الاقتصادية وعلى البناء الاجتماعي.

أولاً: الآثار الاقتصادية: الآثار الاقتصادية

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلف آثار على كل البناء الاقتصادي باعتبار أن النظام الاقتصادي باعتبار أن النظام الاقتصادي الحديث تركز على جهاز السعر فإن هذا التأثير يختلف تبعاً لنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصادية ومنه يمكن إبراز أهم هذه التأثيرات فيما يلي:

أ - الآثار على توزيع الدخل:

يصيب التضخم أصحاب التحويل المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي لهم، بالمقابل سيستفيد أصحاب الدخل المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم أو أرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم، ولحل مشكلة تآكل الأجور لأصحاب الدخل المحدود تسعى العديد من النقابات أو الحكومات إلى تضمين ارتفاع الأسعار ضمن الأجور للمحافظة على القوة الشرائية لهذه الفئات.¹

ب - آثار التضخم على الأشخاص الاقتصاديين:

المقرضون (الدائنون) هم أول من يعني من التضخم كونهم يحصلون على رضهم متمثلة كقوة شرائية أقل مما أعطيت، أما المقترضون (المدينون) هم المستفيدون الأوائل من التضخم لأنهم يسددون القروض بالقيمة الاسمية والتي تقل عن القيمة الحقيقية وقت الاقتراض ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام، فإنها لا تعني أن التضخم يساعد على المدينين أو يضر كل الدائنين، والواقع أنه في ظل ظروف معينه قد يغير التضخم ببعض المدينين ويساعد دائنيهم فالأمر مرتبط بنسبة التضخم المتوقعة وهل مهل تحدث أم لا تحدث .

ج- آثار إعادة توزيع الثروة: إن أصحاب الثروة ممن يملكون حق التملك سوءاً في سوق الأراضي العقارات أو الأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية، سيحصلون على عوائد لحقوق تملكهم لهذه الأصول بقدر كبير باعتبار أن مكونات الثروة ترتفع أسعارها في ظلي التضخم وبالتالي تزيد عائداتها.

1 - أكرم حداد وآخرون مرجع سابق - ص ص 206، 207.

قد يكون أصحاب المعاشات هم المجموعة التي يصيبها التضخم بشدة فقيمة المعاشات تستند الى دخول اكتساب خلال سنوات كان التضخم¹ فيها أقل قبل أن تتاح فرصة توقع التدهور الحالي لقيمة النقود

د - آثار التضخم على الإنتاج:

إن استمرار التضخم وعلى المدى البعيد سيلحق آثار ضارة الإنتاج وذلك لأنه يضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد من ميلهم الاستهلاكي والاحتفاظ بثروات مادية على حساب الدخل النقدية السائلة لديهم.

وسينتج المنتجين في نفس الوقت إلى زيادة شراء المواد الأولية والسلع الإنتاجية للضرورة لتشغيل مصانعهم وبحجم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك ومع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي ذلك انخفاض الطلب على المنتجات ثم إلى انخفاضه لمستويات متدنية.

هـ - آثار التضخم ميزان المدفوعات:

يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن، وهذا يؤدي بدوره إلى تشجيع المستوردات الأجنبية مع الخارج، ويتبع ذلك ضمن موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج والنتيجة تقليل حجم الصادرات إلى الخارج².

و - الأثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك:

إضعاف الرغبة على الادخار، ومن ثم تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي قد ينخفض إلى معدلات سلبية، عدا طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي السائد في السوق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حجم المدخرين، وتخفيض الأموال القابلة للإقراض. - تخفيض قيمة العملة المحلية وإضعاف الحافز على الادخار بسبب تآكل القوى الشرائية للنقود. - يؤدي التضخم إلى إرباك خطط رجال الأعمال والمنتجين، حيث يصعب وضع تقديرات دقيقة للتكاليف والإيرادات في المستقبل.

- تخفيض الإنتاج وعدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع أعمال المضاربة فقد يدفع التضخم المستثمرين على اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن توقعات العائد على الاستثمار أو المبالغة في الكافية الحدية لرأس المال المستثمر

- التحفيز على زيادة الضياع الاقتصادي، من خلال تشويه الهياكل الاستثمارية بجمال بعض القطاعات غير المنتجة أحياناً أكثر ربحية.

- هبوط المستوى المعيشي للشعب وذلك - ببساطة لأن الأفراد سوف يطلبوا مبالغ نقدية أكبر لشراء الكميات نفسها من السلع والخدمات التي اعتادوا على شرائها في الماضي.

1 - متولي عبد القادر: مرجع سابق ص، 224.

2 - أكرم حداد وآخرون مرجع سابق - ص، 208.

- زيادة التوقعات بالتضخم لأن معدل التضخم لا يقف على حالة بدون تغيير بل قد يمضي قدماً بمعدل أسرع دائماً، ويرجع ذلك إلى إقدام الأفراد على الشراء توقعاً منهم بالمزيد من الارتفاع في الأسعار.

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

يؤدي تغير قيمة النقود إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات والفئات المختلفة لدى نلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في إسقاط السياسة.

1-التضخم الاجتماعي:

أي أن التضخم يلحق بأصحاب الدخل الثانية كأرباب المؤسسات وحملة السندات والذين تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بالتصاعد ويستفيد أصحاب الدخل المتغيرة من تجار ومنتجين.

2-إعادة توزيع الدخل:

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الدخل التي تتجم عن الإرباح وفي غير صالح أصحاب الدخل الثابتة (كالأجور والرواتب) وهذا ما يزيد من التفاوت بين الطبقات الاقتصادية فيزداد الغني عني ويزداد الفقير فقراً .

3-التفاوت في توزيع الدخل:

إضافة إلى الثروات ويلحق موجة من التذمر الاجتماعي بدرجة تهدء جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي وذلك نتيجة الاقتصاد المحلي.

ثالثاً: الآثار السياسية:

للتضخم عدة آثار سياسية نذكر منها:

1-ضعف التنظيم الأساسي في الدولة و مثال ذلك التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينات من هذا القرن ساهم بشكل سلبي في ظهور هتلر على الساحة دكتاتوراً لذلك يعتبر هتلر وليد التضخم.

2- التضخم يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفقها و التي تعتبر أساسية بالنسبة للدولة النامية.

3- فقدان ثقة الأفراد في الدولة حيث يترتب عليه ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا و يبيعوا فيها ما سيشاءون من سلع و خدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما تنتج مما يشير ضجر و عدم رضا و استياء المواطنين و الجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة و بالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي و يتولد نتيجة لذلك التذمر و أحياناً الثروة ضد الحكومة.

4- إعاقة التكوين الرأسمالي نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيداً عن الادخار و نحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدلاً من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفقها و التي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية¹

¹- بن الشهيبي سهام وآخرون - سياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم - مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس - 2011 ص 33.

المبحث الثالث: سياسات ووسائل مكافحة التضخم.

لقد بذل الكثير من الاقتصاديين جهودا كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسمية التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع إذا يتسبب في أضرار سياسية و اقتصادية و اجتماعية مما يدعو بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي و العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل و ذلك باستخدام وسائل السياسة المالية و النقدية.¹

المطلب الأول: السياسات النقدية:

أولا: السياسات التقليدية:

إن البحث عن الاستقرار يبقى هدف كل سياسة اقتصادية متعبة ومن بينها السياسة النقدية التي تأخر من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخر بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي ويبدو أن هناك إستراتيجيتين للسياسة النقدية في مواجهة التضخم وتتمثل فيما يلي:

1- الأدوات الكمية:

تتميز الأدوات الكمية للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في الحجم الكلي للائتمان وبصورة غير مباشرة ويستخدم البنك عادة ثلاثة أدوات غير مباشرة للتأثير على حجم الائتمان وهي:

أ- سياسة معدل إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض او سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق و استنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها سعر خصم معين.

- وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم و أسعار الفائدة ذات طابع ايجابي في اتجاه واحد، و تؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، و لهذا تلجا البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية و بالتالي انخفاض الائتمان و يتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.²

1 - - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 156

2 - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 33

ب - عمليات السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم و سندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة في الدول النامية.

- يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول و يؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة و الذهب و الأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول، و منه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، و تنخفض في حالة البيع اعتباراً أن عمليات الشراء و البيع تتم للبنوك التجارية، و تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً و استعمالاً خاصة للدول المتقدمة و هي أكثر الأدوات نجاعة و فعالية في التأثير على المعروض النقدي¹.

ج - الاحتياطي النقدي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي و نسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود و بالتالي الحد من عرضها.

فكلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف فلو كانت الودائع مثلاً (300) مليار دينار، فإن نسبة احتياطي مقدارها (25%) يعني الاحتفاظ ب (75) مليار و لو رفع البنك المركزي هذه النسبة إلى (50%) يعني ذلك تقليل القدرة الائتمانية للمصارف بمقدار (75) مليار دينار أي سيكون الاحتياط القانوني (150) مليار بدلاً من (75) مليار و بالتأكيد سيؤثر ذلك في السيولة المتداولة و بالتالي خفض معدلات التضخم².

1 - - بلعزوز بن علي - مرجع سابق ص 125

2 - مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة الأردن 2000 ص 224

2- الأدوات النوعية (الكيفية):

يقصد بالأدوات النوعية تلك الأدوات التي يمكن للبنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح والتأثير على حجم الائتمان الموجه إلى قطاع أو قطاعات معينة واعتمادا على عدة وسائل نذكر منها:

أ- تأطير الائتمان:

و هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا تتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة.

ب- النسبة الدنيا للسيولة:

حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

ج- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

د- التأثير و الإقناع الأدبي:

هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية و ذلك بطلبها بطرق ودية و غير اسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان و تعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية و البنك المركزي.

هـ- الرقابة الإدارية و الجزاءات (العقوبات):

وتتم عن طريق التفتيش الإداري المباشر على حسابات البنوك التجارية و أصولها و طريقة الإدارة والسياسة المتبعة في البنوك إلى عقوبات، و اعتماد هذا الأسلوب من قبل السلطات النقدية يهدف إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص53

ثانياً: السياسات الحديثة:

تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار لان انعدامه يؤدي إلى تشويه عملية صنع و اتخاذ القرارات من قبل الأعوان الاقتصاديين و انعدام ثقتهم في السلطة النقدية و عرقلة النمو الاقتصادي.

1- سياسة استهداف التضخم:

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بان هدف السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

أ- تعريف سياسة استهداف التضخم:

- يعرف (2002) Eser Tutar استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بان تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية.

- لا يعد استهداف التضخم حسب Hamzitolan (1999) طريقة أو أداة لتخفيض المعدل الجاري للتضخم، لكن يمثل سياسة الرقابة و السيطرة على استقرار الأسعار بعد فترة إزالة التضخم بصفة شاملة.

ب- أسباب تبني سياسة استهداف التضخم:

- ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد اثر عكسياً على معدل النمو الاقتصادي و على تخفيض الموارد الاقتصادية، لذا يجب تخفيض معدل التضخم و التحكم في معدله كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل¹.

- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية و التضخم

- هناك مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية ، أن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصياً في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية المستحدثة في الأسواق المالية إلى جانب عدم الاتفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم.

¹ - طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير، ص ص 105.97.

3-تقييم سياسة استهداف التضخم:

يمكن أن نعدد مزايا وانتقادات سياسة استهداف التضخم من تطبيقات الدول النامية والمتقدمة لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية حيث نجحت هذه الدول في تحقيق فوائد إيجابية، كما أنها واجهت مشاكل تتعلق بتطبيق سياسة استهداف التضخم.

3-1-مزايا سياسة استهداف التضخم:

-الفائدة الهامة من تطبيق بعض الدول للسياسة استهداف التضخم في تمكنها من الوصول و الإبقاء على نسبة منخفضة و مستقرة من التضخم في المدى الطويل مما يؤدي لإحداث تأثيرات مهمة على النمو الاقتصادي.

-تساعد سياسة استهداف التضخم على تقادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة لتزايد الثقة في توقعات الجمهور و عملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي بحيث يحفز على النمو و يقلل من التقلبات في الدخل.

-يقابل عدم استقرار العلاقة بين استهداف سعر الصرف أو المجمعات النقدية مرونة هذه المتغيرات في ظل استهداف التضخم لذا تستطيع السياسة النقدية التكيف مع الارتفاع المؤقت في معدل التضخم و الذي لا يؤثر في تحقيق المعدل المستهدف،كذلك فان السلطة النقدية تستطيع استخدام كل المتغيرات المتاحة و ليس متغير واحد فقط لتحديد أفضل أداة للسياسة النقدية.

3-2-الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم:

-يرى (JONSS(1999 انه ليس هناك ضمان بان يكون البنك المركزي ناجحا في استعمال تقريره بوضع سياسة نقدية ملائمة مقارنة باستهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف،يعد استهداف التضخم معقدا في طبيعته¹

-يؤخذ على استهداف التضخم بعكس استهداف سعر الصرف،بأنه قد يصعب على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية طويلة نسبيا في عمليات التنبؤ بمعدل التضخم وبالتالي قد يحدث انحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف لينعكس سلبا على مصداقية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية يمكن النظر إلى أن استهداف التضخم جد صارم من عدة نواحي

¹- طيبة عبد العزيز، مرجع سابق ص22

-يسمح بتقديرات أكثر من اللازم
 -يؤدي الإكثار من التوقعات إلى زيادة عدم استقرار الدخل
 -يعمل على تخفيض النمو الاقتصادي خاصة في المدى القصير
 -يضعف مسؤولية البنك المركزي في التحكم في معدلات التضخم نتيجة عدم وجود علاقة مباشرة بين أدواته و التضخم المستهدف.

-لا يستطيع أن يكون كافيا لضمان الانضباط المالي أو يمنع الهيمنة المالية للحكومة¹.
 لا تنقص هذه الانتقادات من شأن هذه السياسة في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل إذ ما تم التطبيق الجيد لها باحترام الشروط الأساسية و الشروط العامة مع الاعتماد على نموذج إحصائي فعال لتقدير التوقعات التضخمية في المستقبل استنادا إلى المعطيات الاقتصادية و النقدية الدقيقة و مراعاة للظروف السائدة في الاقتصاد العالمي.

2-معدل الفائدة الاسمي السالب:

معدل الفائدة الاسمي هو ببساطة معدل الفائدة الذي يقوم البنك (سواء كان البنك التجاري أو البنك المركزي) بدفعه على المدوعات لديه،و من الناحية النظرية يمثل معدل الفائدة الاسمي الذي يساوي². صفرا في المائة، أو ما يطلق عليه أحيانا معدل الفائدة الصفري، أرضية معدل الفائدة الاسمي، أو الحد الأدنى الذي يمكن أن ينخفض إليه معدل الفائدة حيث لا يتصور نظريا أن ينخفض معدل الفائدة دون الصفر في المائة، أي أن يصبح معدل الفائدة الاسمي سالبا،فانه سيكون من الأفضل لصاحب المال في هذه الحالة الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة،بدلا من إيداعها أو إقراضها و الحصول على معدل عائد سالب،و لذلك فانه عندما يصل معدل الفائدة إلى الصفر أو مستويات قريبة منه نشأ ما يسمى بمصيدة السيولة،حيث تتوقف عمليات الإقراض، و تبدأ ظاهرة اكتناز النقود في صورة سائلة،سواء لدى الأفراد أو البنوك.

الفكرة الأساسية من معدل الفائدة السالب إذن هي التشجيع على إنفاق الأموال بدلا من ادخارها،كما أن هذه السياسة سوف يترتب عليها مزيد من الاقتراض و من ثم دفع مستويات الطلب الكلي و مستويات التوظيف

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سابق ص122،123

² -محمد إبراهيم السقا، معدل الفائدة الاسمي، جريدة الاقتصاد، الكويت .

بالتبعية، إذا كان الأمر كذلك، فإن معدل الفائدة الاسمي السالب يمكن أن يكون من السياسات النقدية التي يمكن استخدامها في أوقات الكساد.

- إن انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى خسائر مما يثير سخطهم على السياسة النقدية.

- قد تسمع السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار إلا أنه في هذه الحالة ستواجه السياسة النقدية مشكلة تحديد أو معرفة مستوى التشغيل الكامل¹.

المطلب الثاني: السياسات المالية

إن هذه السياسة تهتم بتغيير الموازنة بين إنفاق القطاع العام و إيرادات القطاع العام و على نحو أساسي فإن القطاع العام يتألف من الحكومة المركزية و السلطة المحلية في الإقليم أو المحافظات، فإذا تجاوز إنفاق القطاع العام إيراده، فإن هناك عجز في الموازنة و يجب أن يمول عن طريق قيام الحكومة بالافتراض لتجسيد تلك الفجوة بين الإنفاق و الإيراد، و على العكس من ذلك إذا تجاوز الإيراد للقطاع العام الإنفاق فإن هناك فائض في الموازنة ربما تسهل الحكومة ذلك الإنفاق لدفع ديونها السابقة المتركمة "الدين الوطني" و من خلال تغيير إنفاق القطاع العام و إيراداته تستطيع الحكومة أن تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، إن سياسات الإنفاق الحكومي و سياسات الإيراد الحكومي للسنة القادمة توضع في موازنة سنوية و التي تنشر كل سنة و من أهم أدوات السياسة المالية ما يلي:

أولاً: الرقابة الضريبية:

تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام، وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم و الكساد حيث تشمل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية²

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات اثر في ضبط حركات التضخم و الانكماش و كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة و كأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى.

¹- بلعزوز بن علي مرجع سابق ص ص 159، 160

²- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، الاردن، الطبعة الاولى ص 319

في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لدفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي و ترك جزء اكبر من الدخل النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من الاستهلاك و الاستثمار.

أما في حالة جموع الإنفاق الخاص تقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل و ذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة فيجتمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يطلق من حدة الطلب، و في نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، و هذا ما يحدث في فترات التضخم عن أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف و التلاءم مع تعداد الميزانيات و تغيراتها لأكثر من مرة في العام.

إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الاستنتاج الاستهلاكي و الاستثماري مادام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب¹.

ثانيا: الرقابة على الإنفاق العام.

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم و الانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي و الاستثماري بزوغ معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة و نعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة، و تتركس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الاتفاقية².

المبحث الرابع: أسباب التضخم في الجزائر و السياسات المتبعة

إذا كان التضخم مؤشر عن اتجاه تغيرات المستوى العام للأسعار المعبر عنه في الغالب بمؤشر أسعار الاستهلاك فان الأستاذ "بن يسعد" يرى انه في حالة الجزائر يعد نمط تنظيم الاقتصاد إستراتيجية التصنيع المعتمدة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية الموروثة عن الاستعمار و النموذج النقدي و المالي الذي يساهم في تمويل التنمية منذ 1970 كلها عوامل أساسية أدت إلى حدوث ظاهرة التضخم. و تتعدد أسباب التضخم في الجزائر لتشمل الأسباب المؤسساتية، الأسباب الهيكلية و الأسباب النقدية.

¹ - محمد صالح القريشي مرجع سابق ص 162، 161

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 161

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر لتشمل الأسباب المؤسساتية؛ إلى الأسباب الهيكلية والأسباب النقدية التي لها أثر كبير على ظهور الفجوات التضخمية وفيما يلي:

أولاً: الأسباب المؤسساتية

يعتبر التضخم المؤسساتي عن مدى التأثير السلبي للهياكل و طبيعة تسيير المؤسسات العامة للنشاط الاقتصادي على مستوى الأسعار، توجد ثلاث أسباب مؤسساتية أدت إلى ظهور التضخم.

1- أشكال تدخل دواوين التجارة في الأسواق:

عملت هذه الدواوين في أيطار تقليص مصاريف التوزيع و ضمان التموين العادي للسلع على زيادة تكاليف إضافية للأسعار الجارية من خلال زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية، نفرض أسعار خيالية بسبب النقص النسبي أو المطلق للسلع في السوق، يؤدي عدم معرفة حجم الطلب و نوعيته إلى عرقلة النشاط الإنتاجي للمؤسسات خاصة في حالة نقص التموين للسلع المستوردة مما ينعكس سلباً على الأسعار.

2- تسيير التجارة الخارجية:

ابتكرت الدولة تسيير التجارة الخارجية منذ جويلية 1971 عن طريق إصدار سلسلة من الأوامر لاحتكار استيراد السلع المرتبطة بإنتاج المؤسسات العمومية، عزز هذا الاحتكار استيراد السلع المرتبطة بإنتاج المؤسسات العمومية عزز هذا الاحتكار كذلك بالقانون 78-02 الصادر في فيفري 1978 من قبل الوزير المكلف بالصناعة لتأمين التجارة الخارجية لكل من المبادلات سواء المتعلقة بالبيع أو الشراء مع الخارج، أعاق هذا الشكل من تسيير عملية الاستيراد و التصدير بسبب نقص الخبرة و التأهيل في المؤسسات الجمركية و البنكية و بالتالي يؤدي إلى عدم انتظام التموين بسبب ندرة السلع التي يرتفع سعرها في السوق و تأخير في شراء المواد الأولية و تجهيزات مما يسمح بانسياب للتضخم العالمي إلى داخل الاقتصاد.

3- تقديم خدمات النقل:

بالرغم من الحاجة الماسة لوسائل النقل في عملية التصنيع إلا أن هذه الوسائل أصبحت تشكل تكلفة مالية نظراً لقدم عتادها، يتطلب تجديد هذه الوسائل خاصة منها ما يتعلق بالسكك الحديدية، استثمارات

¹-طبية عيد العزيز، مرجع السابق ص161

ضخمة حتى نحافظ على استمرارية حركة التمويل للمؤسسات و تقادي ندرة الموارد الأولية و من ثم السلع النهائية أن وجود شبكة توزيع تحتكرها الدولة أدى إلى انخفاض مردودية الإنتاج بسبب التأخرات في التمويل و البرمجة غير السليمة للتموينات،انعكس هذا الأمر على أداء المؤسسات و منه على أسعار منتجاتها.

ثانيا: الأسباب الهيكلية:

توجد عدة أسباب هيكلية للتضخم تمثل أساسا في مستوى معدل الاستثمار و هيكلته،و عدم مرونة عرض المنتجات الفلاحية،وكذلك سياسة الأجور و النمو السكاني،حيث بلغ معدل الاستثمار في الجزائر ما نسبة 30 إلى 40% قبل الفترة 1980-79 الذي تم تمويله إما عن طريق قروض مخصصة متوسطة الأجل و أما عن طريق تسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي،يخلق هذا الإصدار النقدي طلب إضافة على السلع و الخدمات دون زيادة حقيقية في خلق السلع و الخدمات مما ينعكس سلبا على الأسعار في المدى القصير،كما أن الاعتماد على النموذج التسمية القائم على استثمارات في البنية التحتية التي تحتاج إلى فترة طويلة للنضج من مداخل دون أن يقابلها إنتاج حقيقي إلى جانب أنها تنتج دخول أخرى في دورة الاستغلال

حيث يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح على العالم الخارجي خاصة مع بداية تطبيق المخططات التنموية التي تطلبت التجهيزات و المواد الأولية إلى جانب المواد الاستهلاكية،كانت السلع الأساسية المستوردة تخضع إلى سياسة الدعم من قبل الخزينة العمومية إذا لم تكن أسعارها تعكس أسعار الاستيراد،هناك بعض السلع التي كانت تخضع لنظام التعويضات ابتداء من صدور قانون المالية لسنة 1982 مما جعل أسعار السلع غير الأساسية ترتفع نتيجة لارتفاع القروض البنكية على عاتق المؤسسات الوطنية التجارية.

انتقل التضخم المستورد إلى أسعار السلع الوطنية خاصة مع بداية تحرير الأسعار،أدى إلى تحسين صادرات الجزائر بعد صدمة البترول 1973 إلى زيادة احتياطي الصرف مما نتج عنه إصدار نقدي يعني أن الصادرات خلقت بصورة غير مباشرة تضخما محليا عن طريق زيادة الاستهلاك الوسيط و قد تزامنت هذه الفترة مع اعتماد مخطط الرباعي الثاني الذي شجع على زيادة الاستثمارات مما خلق أرصدة نقدية دون مقابل من السلع و الخدمات في المدى القصير أدت هذه العوامل إلى ظهور التضخم عن طريق الطلب.¹

¹ - طبية عبد العزيز،مرجع السابق ص162.

ثالثا: الأسباب النقدية:

تشير في البداية آلية أن زيادة الكتلة النقدية لا تعد عامل تضخم في حد ذاتها و إنما الزيادة المفرطة للكتلة النقدية التي لا تقابلها الزيادة في الموجودات من السلع و الخدمات في السوق هي التي تكون سببا للتضخم، وأن وسائل الدفع التي تكون سببا في التضخم هي التي تخلق طلبا إضافيا غير معوض بزيادة في عرض السلع و الخدمات.

يتضح أن نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر كان بسرعة كبيرة و يختلف من فترة إلى أخرى كما تختلف معدلات نمو مكوناتها، تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة بين 1966 جوان 1991 مقارنة الناتج المحلي الخام الذي تضاعف ب 27 مرة خلال الفترة 1967-1990 بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1991-1993 مقدار 21.5% و 0.13% على الترتيب¹ نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية كان مرتفعا خلال فترة السبعينات و الثمانينات مقارنة بسنوات التسعينات نتيجة للاقتصاد عن طريق تمويل الاستثمارات عن طريق الزيادة في الإصدار النقدي و تغطية العجز الموازي بالتسبيقات من البنك المركزي.

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر من الأسباب المؤسساتية إلى الأسباب الهيكلية و الأسباب النقدية التي لها تأثير كبير على ظهور الفجوات التضخمية يمكن للسياسة النقدية معالجة الأسباب النقدية بالتحكم في الكتلة النقدية للحد من التضخم دون القضاء على الأسباب الأخرى، إذ يمكن أن تساعد هذه السياسة بطريقة غير مباشرة على معالجة الأسباب الغير نقدية من خلال التنسيق مع السياسات الأخرى في الحد من التضخم²

¹- طيبة عبد العزيز، مرجع سابق ص163

²- مرجع نفسه ص164

المطلب الثاني: سياسات ضبط التضخم في الجزائر

لقد قامت الجزائر من خلال السياسة النقدية بوضع جملة من السياسات التي من شأنها ضبط والتحكم في معدلات التضخم والوصول إلى أدنى معدل بهدف تحرير الاقتصاد الوطني والانفتاح على الأسواق الخارجية لتنمية اقتصادها.

أولاً: سياسات نقدية لضبط التضخم في الجزائر

نعلم أن مختلف الدول تعاني ظاهرة تزايد النفقات العامة و هذا سنة بعد سنة، حيث انه من بين اسباب هذه الزيادة نذكر:

تدهور قيمة النقود

الزيادة في عدد السكان و بالتالي زيادة احتياجاتهم

تغيير في أساليب و آليات وضع الميزانيات

و الجزائر تعد من بين هذه الدول، حيث شهدت هي الأخرى تزايد مطلق في حجم النفقات و تعد الفترة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 أكثرها تزييدا، حيث تميزت هذه الفترة بتدعيم الدولة للعديد من السلع و الخدمات، إضافة إلى بعض الخدمات التي قدمتها مجانا كالتعليم و الصحة، كما أنها عملت على تقديم إعانات لبعض الضروريات أو لبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها و من ثم تخفيض أسعارها، و بعد الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، و إعادة جدولة الديون غيرت السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر و منها السياسة المالية، ففي هذا الشأن لاحظنا أن الدولة لجأت لاتخاذ عدة إجراءات في إطار برنامج تعديل الهيكلية، و أيضا يمكن القول بان فترة 2009-2011 شهدت هي أيضا تزييدا كبيرا في النفقات العمومية و هذا نظرا لعدة أسباب نذكر منها: تحرير الأسعار المحلية كلها تقريبا منذ 2009، بعد رفع معظم ضوابط الأسعار و هوامش الربح، كما الغيت معظم بنود الدعم.

أما من جانب النفقات فيجب إحداث الإصلاحات التالية:

ضرورة ضبط و ترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام غير المنتج و غير ضروري و ترسيخ التسيير الكفئ للمنافع العامة.

التقليص من حجم التشغيل المنخرط في القطاع العام، و إعادة النظر في أولويات الإنفاق العام من خلال توجيه عمليات التمويل نحو القطاعات ذات المردودية الجيدة الإسراع في خصوصية القطاع العام لفتح المنافسة أمام الجميع، و الاستفادة من أموال الخصوصية في بعض مشاريع جديدة تعود بالفائدة على الجميع.¹

¹ - طارق عياد وآخرون، مرجع سابق ص51.

ثانيا: السياسات المالية لضبط التضخم في الجزائر.

من إحدى أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي السياسة الضريبية، التي تستعمل لمواجهة المشاكل الاقتصادية الموجودة، و يعتبر التضخم إحدى هذه المشاكل و يعتمد على الضريبة لمعالجتها، وكون الجزائر تعاني من هذه المشكلة فإنها استعانت بهذه السياسة.

لقد انتهجت الدول سياسة الإصلاح الضريبي بهدف التخفيض من حدة التضخم لإيجاد توازن بين العرض و الطلب، إلا أن الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الهدف لم تحقق النتائج المسطرة و الموجودة حيث وصل التضخم إلى مرحلة حرجة سنة 2009 و هو ما دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي فرض على الدولة فيما يخص تسيير ميزانيتها و السياسة الضريبية المنتهجة فيها.

الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة كانت تهدف إلى تكيف النظام الضريبي لخدمة سياسة إدارة الطلب حيث أن زيادة فرض الضرائب على الأفراد تؤدي إلى ضبط توجهاتهم الاتفاقية، إلا أن فرضها على دخول الشركات بصورة مرتفعة يؤثر سلبا على توجه المستثمرين، بحيث يجمعون على إعادة استثمار أموالهم، كما إن تحرير الأسعار سمح بارتفاع هذه الأخيرة و التي لم يعد بمقدور الأفراد تحمل عبئها خصوصا ذوي الدخل المحدودة و الضعيفة.

لقد استطاعت الجزائر أن تحقق انخفاضا في معدل التضخم و ذلك الارتفاع حصيلة الضريبة التي أدت إلى تخفيض قيمة العجز في الموازنة، الذي بدوره ذو صلة وطيدة بالتضخم فكل منها يخلق الآخر، لذا على الدولة أن تحافظ على النتيجة المحققة و المحافظة على التوازن المالي، كما أن الفائض المحقق في الميزانية يسمح بتعزيز قدرة الوفاء بالمدفوعات المتغلبة على الديون الخارجية بعد إعادة جدولتها¹.

¹ - طارق عياد وآخرون، مرجع سابق ص52.

خلاصة الفصل:

إن التضخم في الجزائر ناتج عن حالة هيكلية لفائض الطلب يرجع سببه إلى الصلابة الهيكلية في عرض السلع الزراعية، إن الفارق بين العرض و الطلب بالمفهوم الحقيقي ليس مهم كونه يتأثر بخلق النقود البنكية غير المتحكم فيها، حيث يرجع السبب إلى الاختلال المالي الذي تعرفه مؤسسات الدولة و الناجم عن القيود المؤسساتية و الهيكلية التي تضغط عليها إضافة إلى السياسة النقدية التي تتأثر بها و التضخم يبدو على شكل ظاهرة سوق أين تظهر آثار الكم و السعر و لقد استعملت الجزائر عدة طرق لمعالجة التضخم منها السياسة النقدية و المالية و كذلك سياسة الأجور غير أن التضخم مازال في تغير مستمر و لم تستطع التحكم فيه، و لقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي، و النتائج من هذه الاتفاقات تبين بجلاء أنها لا تحدث نفس الأثر لكل المتغيرات، إن أثرها يتباين من متغير اقتصادي لآخر مما يجعل الحكم صعبا على مدى نجاعة هذه الاتفاقيات و البرامج و من خلال كل هذا نجد أن وضع التضخم في ظل هذه البرامج قد اخذ حقا في الانخفاض لكن طبعا بوجود آثار اقتصادية و اجتماعية ليست بالضرورة ايجابية على مستويات أخرى.

الفصل الثالث:

التخفيض قيمة العملة على معدل التضخم

تمهيد:

إن دراسة العملة ترتبط ارتباط وثيقا بدراسة أسعار الصرف، وذلك إن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالبا ما تكون انخفاض وقلما تكون ارتفاعا وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظراً لآثارها العامة والمتعددة على الاقتصاد فهي من بين السياسات الموجهة إلى معالجة وتصحيح التوازنات (الاختلالات) الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد لكن هذه السياسات لها من الآثار ما ينعكس على الأشخاص الاقتصادية (الأفراد المشروعات الحكومة) وعلى الاقتصاد القومي في مجموعة فالنتيجة دائما هو خلق موازنات جديدة في الاقتصاد، ومن بين هذه الآثار ظاهرة التضخم والتي نبحث فيها من خلال نظرة جزئية للتغير في قيمة العملة والقوة الشرائية لها، لأن تعالج الظاهرة من أحد جوانبها مع افتراض الأبعاد الأخرى ثابتة، ولكن عندما نحاول أن تعالج الموضوع من خلال النظرة الكلية، فالتضخم لن يقتصر في هذه الحالة على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، فهو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة وآثارها.

المبحث الثاني: واقع تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.

المبحث الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة وآثارها.

تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعا عندما يواجه البلاد مشكلة اقتصادية ما.

المطلب الأول: تعريف سياسة تخفيض العملة.

هي أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عددا اقل من ذي قبل من هذه العملات، أي تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، وتجدر الإشارة هنا إلى عدم الخلط بين مصطلح انخفاض قيمة العملة depreciation الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة dévaluation الذي نتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة¹.

المطلب 2 : الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها :

في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحدة بطريقتها وسنواجه أهم نقاط الاختلاف للفرق بينهما في الجدول رقم (02) التالي :

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
- وهو عبارة عن عملية ارادية ومقصود من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة ويتم بقرار اسمي لتحقيق أهداف معينة	- هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية وانما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية
- يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية	- قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق
- يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	- قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي كما يحدث في سوق السلع والخدمات المحلية
- لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثنائية والتقويم المدار)	- يحدث في ظل اقتصاد حر، نتيج لألية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة
- يكون في حدود معينة	- الانخفاض لا يكون في حدود معينة

1 - رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2014/2015، ص 21.

<p>- يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف عن المطلوب من العملات الأجنبية</p>	<p>- يقابل التخفيض عملية رفع لقيمة العملية التقييم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلاف بين العرض والطلب</p>
<p>التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة) مؤقتة</p>	<p>- التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة)</p>
<p>الانخفاض يعني أولاً ارتفاع في سعر الصرف الأجنبي¹</p>	<p>- التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي</p>

المطلب 3: الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة .

هناك مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- 1- يؤدي التخفيض إلى الأضرار ببعض الطبقات كما تؤدي إلى إفادة البعض الآخر فالتخفيض يؤثر على مستويات الأسعار، وبالتالي في الدخل الحقيقية .
- 2- يعتمد البعض أن تخفيض قيمة العملة ، بالرغم من أنه يؤدي إلى حصول الدولة على قدر اكبر من العملات الأجنبية ، فانه كثيرا ما يؤدي إلى ميل شروط التبادل الخارجي إلى غير صالحها . فتخفيض القيمة الخارجية للعملة إن لم يكن مصحوبا بانخفاض حقيقي في نفقات الإنتاج، يعني أن الدولة تتنازل عن قدر اكبر من سلعها، مقابل قدر اقل من السلع الأجنبية.
- 3- قد يؤدي إتباع الدولة لسياسة تخفيض إلى لجوء الدولة الناشئ عن تخفيض عملتها وهكذا تتنافس الدولة في هذا التخفيض، مما يؤدي إلى قلق الذين يتعاملون في التبادل الدولي فنقل المعاملات وتفقد الثقة في قيمة العملة.
- 4- وعادة ما يرافق سياسة تخفيض قيمة العملة ارتفاعا في معدلات التضخم ذلك لان هذا التخفيض يؤدي إلى زيادة التكاليف (الأجور مثلا)، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بذلك تفاقم معدلات التضخم، وبالتالي يعتبر أثرا من الآثار الاقتصادية التخفيضية لقيمة العملة (التضخم)².

1 - سلامة نجاح: المرجع نفسه ص 52.

2 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت 1990، ص 113.

المبحث الثاني: اثر تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم في الجزائر

لقد لجأت الدولة الجزائرية في مكافحة التضخم إلى تخفيض قيمة العملة وذلك من أجل كبح التضخم مع أن تدهور العملة إلى احد الذي بلغه التخفيض يكون في الواقع من نتاج هذا التضخم.

المطلب: العلاقة النظرية بين سعر الصرف و معدلات التضخم

- إن العلاقة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة هي علاقة تبادلية أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي حتما إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، أي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى وبذلك يتأثر سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها، وهو أما عادة ما يرافقه سعر فائدة أعلى منى جانب آخر، فان الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة للعملة حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الأخرى.

- ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة الآثار الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية¹.

1 - احمد سلامة، اختيار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة : 1970-2014، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ص70.

المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2005 - 2014):

السنة	دج	السنة	دج/
2005	73.28	2006	72.65
2007	69.29	2008	64.29
2009	72.65	2010	74.39
2011	72.94	2012	77.54
2013	79.37	2014	80.13

جدول(3): تطور سعر صرف الدينار (دج) مقابل الدولار

المصدر: إعداد الطلبة اعتماد على البيانات البنك الدولي

سلمى سيكو، دور سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، 2014-2015، ص 75.

تحليل الجدول:

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2005/2014.

في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد إلى نحو 73.28 وفي سنة

2006 انخفضت إلى حوالي 72.28 دج s وواصل انخفاض إلى 69.29 في نهاية سنة 2007.

وفي عام 2008 ثم تخفيض قيمة العملة المحلية إلى 64.29 دج حيث إستمر سعر الصرف في

الانخفاض سنتي 2009 و 2010 ليرتفع من جديد سنة 2011 ليصل إلى 72.94 دج لتتخفص سنة

2012 ليصل إلى 77.54 دج .

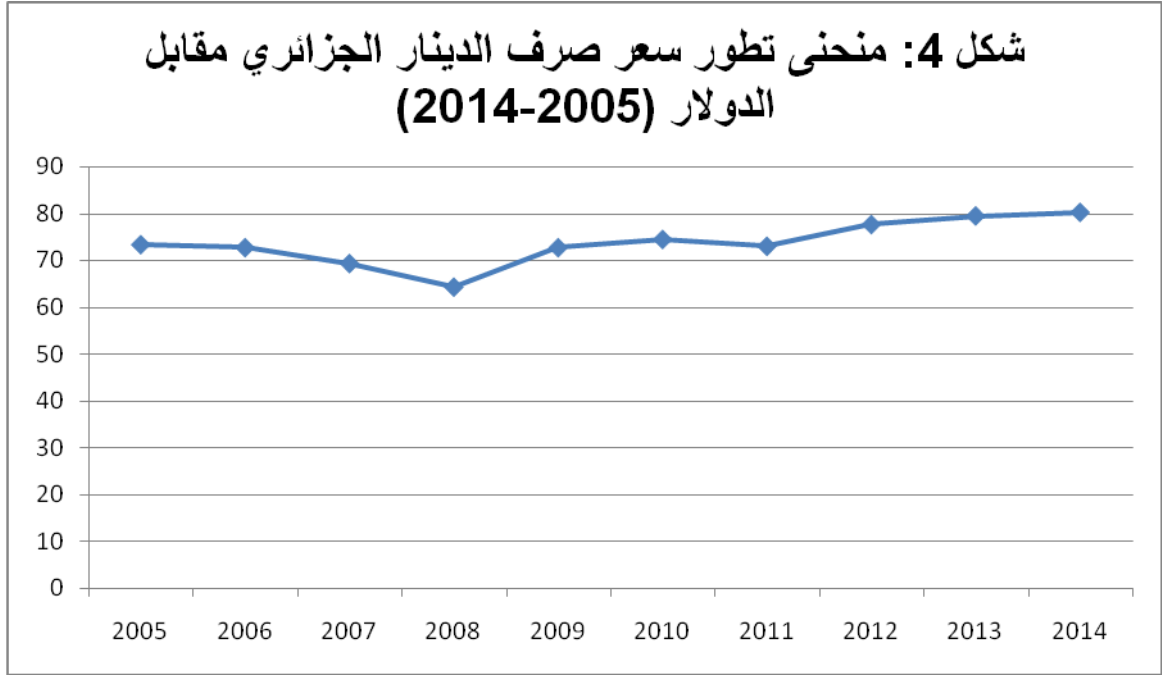
أما في سنة 2013 قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية بقيمة 9 ليصبح 79.368

دج مقابل 1 دولار أي من كان يملك 100 دج ليصبح قيمته 200، وهذا القرار أثار جدل كبير بسبب

هذا التخفيض .

أما في سنة 2014 فقد وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الوحيد إلى نحو 80.13 دج

وهو في انخفاض شديد ومتواصل خاصة السوق الموازية.



المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014 - 2005)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
2005	1.38	2006	2.31
2007	3.67	2008	4.85
2009	5.74	2010	3.9
2011	4.52	2012	8.89
2013	3.3	2014	2.9

جدول (5): تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري

المصدر: إعداد الطلبة اعتماد على البيانات

أحمد سلامة: اختبار علامة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسته

الصرفي للفترة 2014 - 1970 جامعة

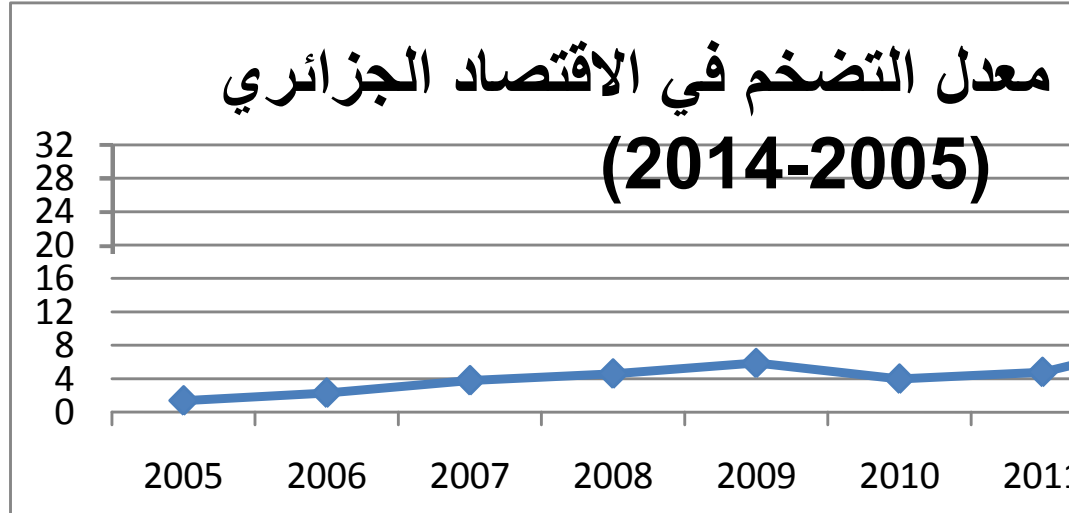
تحليل جدول تطور معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري 2014 / 2005:

اتجه مسار التضخم منذ سنة 2005 إلى نحو التصاعد حيث قفر من 1.38 / سنة 2005 إلى

2.31 سنة 2006 وقد بقي معدل التضخم تحت السيطرة لوصوله إلى 3.67 / في سنة 2007 ثم إلى

4.85 / في سنة 2008.

أن ارتفاع التضخم في سنتي 2007 و 2008 بتلك الوتيرة المرتفعة نسبيا يعود بالأساس إلى التضخم المستورد المتصل لفقرة التضخم على المستوى العالمي نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص. لكن من سنة 2009 واصل معدل التضخم إلى 5.74 وهو أقصى معدل خلال العشرية وقد حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الظاهرة كل التضخم المستورد سنة 2009، والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة الارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار ، الذي هو عملة فوترت صادرات المحروقات التي ترجع إنتاجها للسنة الرابعة على التوالي والتي رافقها انفجار واردات البلاد من الخدمات التي وفرت من 4.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 11.68 مليار دولار سنة 2009 والانحصار الشديد للصادرات خارج المحروقات عند مستوى أقل من 1 مليار دولار سنويا عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3.9 في سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، ومالا لبث أن عاود الارتفاع في 2011 أين سجل 4.72 ثم 8.89 في سنة 2012، مسجلا لذلك أعلى مستوى له على مدار 15 سنة وهذا مؤشر خطير جدا على ضعف التنمية الاقتصادية من منضرو انخفاض القوة الشرائية لكن ما لبث أن عرف معدل التضخم تباطؤا في سنة 2013 حيث 3.3 ليواصل تباطؤا في سنة 2014 بتسجيله بمعدل 2.9 وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذه الظرف المتغير بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامنة مع انخفاض في أسعار البترول وهو ما سيسجل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.



جدول 07: تطور معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2014-2005)

السنة	معدل التضخم (TNIF)	سعر الصرف (TCHA)
2005	1.38	73.28
2006	2.31	72.65
2007	3.67	69.29
2008	4.85	64.29
2009	5.74	72.65
2010	3.9	74.39
2011	4.52	72.94
2012	8.98	77.54
2013	3.3	79.37
2014	2.9	80.13

المصدر: إعداد الطلبة

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل اثر قيمة العملة على معدلات التضخم في 2005-2014.

العدد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
10	0.02(2%)	0.000

المصدر: مخرجات التحليل بواسطة برنامج SPSS-20.

جدول (08) تحليل معامل الارتباط بين التضخم وقيمة العملة.

- من خلال جدول الارتباط بيرسون بين قيمة العملة ومعدلات التضخم في فترة الدراسة تبين لنا أن معدل الارتباط بيرسون بلغ قيمة 0.02 ، وذلك عند مستوى دلالة معنوية قدرها 0.000، هذا يعني ان هناك ارتباط ضعيف بين قيمة العملة أو سعر صرف الدينار ومعدل التضخم على طول فترة الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج البحث.

1- عرف الدينار الجزائري عدة تحولات حيث كان يعتمد على نظام الصرف المرن وتمر بمجموعة من التحولات في ظل صندوق النقد الدولي ليصل الى نظام التعويم المدار اي سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب.

2- اتبعت الجزائر السياسة النقدية من اجل معالجة التضخم التي تضمنت الادوات المباشرة وغير المباشرة لكنها لم تكن مجدية فانتهجت سياسات الحديثة والتي تتمثل في سياسة استهداف التضخم ومعدل الفائدة السالب.

4- عرف الدينار تخفيضا في 2008 حيث بلغت قيمة العملة المحلية 64.29 دج .

أما في سنة 2013 قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة بقيمة 9% ليصبح 79.37% مقابل 1 دولار ...

5- عرفت معدلات التضخم ارتفاعا في 5 سنوات أولى ، ثم بلغ الذروة ليصل في سنة 2012 إلى

8.98% ثم بدا بالرجوع في السنتين الأخيرتين ليصل في سنة 2014 (2.9%)

6- لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم بالرجوع إلى تحليل معامل الارتباط.

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات .

- 1-بالرجوع إلى الفرضية (1) الفرعية التي مفادها أن الدينار عرف تخفيضا خلال فترة الدراسة ، نقبلها.
 - 2- نقل الفرضية (2) التي مفادها أن معدل التضخم عرف ارتفاعا في فترة الدراسة 2005-2014.
 - 3- نرفض الفرضية (3) التي مفادها-هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم وسنبين لها بالفرضية التالية:
- لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لتخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم في تلك الفترة المدروسة .

خاتمة الفصل الثالث

تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى استنتاج أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على معدلات التضخم حيث أنه لا يوجد أثر بين المتغيرين أي وجود ارتباط ضعيف من خلال القيام بتحليل الجدول من خلال معامل الارتباط برسون.

خانم ساقی

خاتمة عامة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم والذي يتم تحديده إما على آلية العرض والطلب بتدخل السلطات النقدية، وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

حيث نجد اعتماد الجزائر على نظام الصرف المرن الذي لم يكن من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية وبعد سلسلة من تخفيض الفرنك الفرنسي وانخفاض قيمته شهد الدينار جملة من المراحل في ظل وصاية صندوق النقد الدولي .

وتناولنا في الفصل الثاني التضخم وهو أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة حيث أن الاقتصاد له العديد من النظريات لتفسير طبيعة وأسباب التضخم وأنواعه .

واتبعت الجزائر من خلال مجموعة من السياسات منها السياسة المالية والنقدية والتي من شأنها تكيف النظام الضريبي حيث استطاعت أن تحقق انخفاض في معدلات التضخم.

أما في الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى أثر تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى الفرق بين التخفيض والانخفاض واستنتاج أنه لا توجد علاقة بين ارتفاع معدلات التضخم وتخفيض قيمة العملة.

حيث اعتمدنا في الدراسة على تحليل الإحصائيات بمعامل الارتباط برسون.

فائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- 1- مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005.
- 2- بربري محمد أمين- الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر 03- 2010 - 2011.
- 3- سلامة نجاح - تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر - جامعة خيضر بسكرة 2012 - 2013 .
- 4- بن قدور علي : دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
- 5- بورشة كريم، أثر السياسة النقدية على اليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،2014.
- 6- سعيد سامي الحلاف : النقود والبنوك والمصاريف المركزية، دار اليازوري، والعملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 7- بلعزوز بن علي : محاضرات في النظريات والسياسيات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، ط 3، الجزائر، 2008.
- 8- أحمد لهيبات وآخرون: الاقتصاد والمانجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2009.
- 9- أكرم حداد وآخرون النقود والمصاريف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008.
- 10- سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2008.
- 11- بوهنا كلثوم وآخرون: انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، ملحقة مغنية جامعة تلمسان، الجزائر، 2004.

- 12- بن الشهب سهاو وأخرون - سياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم - مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس - 2011.
- 13- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 14- مصطفى سليمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000.
- 15- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 16- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير.
- 17- محمد إبراهيم السقا، معدل الفائدة الاسمي، جريدة الاقتصاد، الكويت .
- 18- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الأردن، الطبعة الأولى.
- 19- رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، السنة الجامعية 2014/2015.
- 20- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت 1990.
- 21- احمد سلامة، اختيار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة : 1970-2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 22- سلمى سيكو، دور سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، 2014-2015.
- 23- بربري محمد أمين - مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع.
- 24- احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2006.
- 25- أنيس البكري، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ط1، 2010، عمان.
- 26- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، ط1، الأردن، 2010.

- 27- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - ديوان المطبوعات الجامعية-
ج1، 2012.
- 28- محمد إبراهيم عبد الرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك- دار التعليم الجامعي للطباعة
والنشر والتوزيع - الإسكندرية- 2014.
- 29- محمود حسين الوادي وآخرون النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،
2010، عمان، الأردن.
- 30- هيل عجمي جميل الجنابي- النقود والمصارف- دار وائل للنشر والتوزيع،
ط1، عمان- الأردن، 2009